الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

عنوان المذكرة

واقع إدماج البعد البيئي في التنمية المحلية
دراسة حالة بلدية خنشلة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

إعداد الطالبين:

- عبدالله حمزاوي.
- تقي الدين يعقوب

إشراف الأستاذة:

* عظيمي دلال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. مناصرية خولة	أستاذ محاضر أ	جامعة عباس لغرور - خنشلة-	رئيسا
أ. عظيمي دلال	أستاذة التعليم العالي	جامعة عباس لغرور - خنشلة-	مشرفا
أ. بوتبينة حدة	أستاذ محاضر أ	جامعة عباس لغرور - خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية 2022 – 2023

﴿وقلِ اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾

سورة التوبة الآية: 10

شكر وعرفان

نحمدك ربي ونشكرك على حسن توفيقك لنا في إتمام هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الذي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة..وتوجيهاتها الصائبة..أستاذتنا المشرفة والمتميزة "عظيمي دلال" التي صبرت علينا في كل الظروف..حفضك الله ووفقك لما تريدين.

كذلك نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدنا قريبا أو بعيدا.. وحتى من همس لنا بكلمة تشجيع رفعت من معنوياتنا... وابتسامة صادقة زادت من عزمنا للتقدم أكثر فأكثر.

الإهداء

الى زملائنا نهدي ثمرة جهدنا هذا الى أعز ناس على قلبنا

الوالدي الكريمين حفظهما الله...

إلى الاخوة الأعزاء، الأصدقاء الأوفياء...

الى كل العائلة الكريمة...

الى زملاء الدراسة متمنين لهم كل التوفيق ...

الى كل الأشخاص الذين نحمل لهم المحبة والتقدير...

شكر حار جدا على كل ما قدمته لنا وساعدتنا عليه أستاذتنا

الفاضلة، شكر يفوق حدود الخيال على مساعدتك لنا في

تحقيق الآمال.

عبدالله و تقي الدين

فـــهـــرس الـمـحـتويـات

فـــهـــرس الـمـحـتويـات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر و تقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية في الجزائر	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	7
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	7
المطلب الثاني: متطلبات التنمية المحلية	10
المطلب الثالث: الفاعلين المحليين الاجتماعيين في عمليات التنمية المحلية	15
المبحث الثاني: آليات التدخل ومؤشرات التنمية المحلية	18
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المحلية المستخدمة في الجزائر	18
المطلب الثاني: الادوات الرئيسية للتدخل في التنمية المحلية	23
المبحث الثالث:المقومات التنموية في الشرق الجزائري	30
المطلب الأول: المقومات التنظيمية في الشرق الجزائري	30
المطلب الثاني: المقومات الطبيعية في الشرق الجزائري	38
المطلب الثالث: المقومات الديمغرافية في الشرق الجزائري	41
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: الإطار النظري للبعد البيئي في التنمية	
تمهيد.	46

المبحث الأول: ماهية البيئة	47
المطلب الأول: مفهوم البيئة	47
المطلب الثاني: المشاكل البيئة	49
المبحث الثاني: البيئة وآليات حمايتها في إطار التنمية	53
المطلب الأول: المفهوم البيئي في التنمية و الأهداف الرامية لحماية البيئة	53
المطلب الثاني: الجهود الرامية لحماية البيئة	55
المطلب الثالث: آليات حماية البيئة من خلال الإقتصاد البيئي	56
المبحث الثالث: واقع الوضع البيئي في الجزائر بين المشاكل والحلول	60
المطلب الأول: المشاكل البيئية في الجزائر	60
المطلب الثاني: مكانة البيئة من حيث القوانين والهياكل المؤسساتية	65
المطلب الثالث: أليات أخرى لحماية البيئة	69
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: دراسة حالة بلدية خنشلة	
تمهيد	75
المبحث الأول: تقديم عام لبلدية خنشلة	75
المطلب الأول: التعريف ببلدية خنشلة	75
المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية لبلدية خنشلة	75
المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها بلدية خنشلة	76
المبحث الثاني: واقع تبني البعد البيئي في تسيير بلدية خنشلة	80
المطلب الأول: حدود وأدوات الدراسة	80
المطلب الثاني: الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة	83
المطلب الثالث: المخطط المحلي للعمل البيئي	83
المطلب الرابع: التخطيط الجهوي كبديل للميثاق البلدي لحماية البيئة	84
المبحث الثالث: تحليل النتائج و اختبار الفرضيات	85

المطلب الأول: شكل الاستمارة	85
المطلب الثاني: تحليل النتائج	86
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	92
خلاصة الفصل	93
خاتمة عامة	94
الملاحق	
قائمة المراجع والمصادر	
الملخص	

فهـرس الجـداول

فهـرس الجـداول

❖ **فهرس الجداول:**

رقم الجدول	عنوان الجـــــدول	الصفحة
01	مؤشرات التنمية المحلية المستخدمة في الدراسات الجزائرية	22
02	الشرق الجزائري: أمثلة لبلديات منبثقة من دواوير سنة 1984	31

مقدمة

تمهيد:

تعد فكرة الاهتمام بالبيئة ليست بالجديدة على مجتمعنا لكن الجديد فيها هو هو معناها فقد انحصرت سابقا في العناية بالنظافة والحفاظ على الموارد البيئية ونشر الوعي الصحي بأيسر السبل لكن حاليا أصبحت المشكلة حقيقية خطيرة تستوجب الحذر والبحث عن للوقاية والحفاظ على وجودنا على هذه الكرة الأرضية.

وبعد ظهور العديد من المشاكل البيئية الناتجة عن التطور المتسارع في المجالات الصناعية المختلفة ومشاريع التنمية المتنوعة وما عقب ذلك من مشاكل أثرت على البيئة بنواحيها المختلفة، الأمر الذي استدعى تدخل العديد من الجهات والهيآت على مختلف المستويات لوضع الخطط والعمل على مواجهة المشاكل البيئية المتمثلة في التلوث بأشكاله المختلفة، التصحر، الإخلال بالتوازن البيئي، وغير ذلك من التحديات التي قد تؤثر على سلامة الوسط البيئي، فكان لا بد من المشاركة الفعالة بدءا من المواطنين أنفسهم ومرورا بالهيآت المحلية المتمثلة في البلديات ونظام اللامركزية ووصولا للدور الأساسي والمتمثل بالتنظيم الإداري ومنح الصلاحيات للجهات الأقرب للوسط البيئي كالإدارة المحلية.

فمعظم مشاكل البيئة ناجمة عن مشاريع التنمية التي تقوم بها الدول بما في ذلك مشاريع التنمية المستدامة ومشاريع التنمية المحلية التي تدخل في تحسين ظروف عيش السكان المحليين والتي لا يمكن أن تتحقق دون إدارة ناجحة تسعى إلى تقديم الأفضل من خدمات عامة وآمنة للمجتمع الذي تنتمي إليه.

من خلال ماسبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

الإشكالية:

ما هو واقع إدماج البعد البيئي في التنمية المحلية لبلدية خنشلة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1-ما هو واقع التنمية المحلية في الجزائر؟

2-كيف يتم دمج البعد البيئي في التنمية المحلية؟

3-إلى أي مدي يتم إدماج البعد البيئي في التنمية المحلية؟

الفرضيات:

- تقوم بلدية خنشلة في تسييرها المحلي باحترام الضوبط البيئية من خلال الطاقة المتجددة.
- تقوم بلدية خنشلة في تسييرها المحلي باحترام الضوابط البيئية المتعلقة الرسكلة.
- تقوم بلدية خنشلة في تسييرها المحلي باحترام الضوابط البيئية المتعلقة بالإدارة البيئية للغابات.
- تقوم بلدية خنشلة في تسييرها المحلي باحترام الضوابط البيئية المتعلقة بالنفايات والتلوث.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف سيتم تلخيصها من خلال النقاط الآتية:

- إبراز خطورة المشاكل البيئية التي تهدد سكان الكرة الأرضية.
- التأكيد على ضرورة إدماج البعد البيئي في السياسات التنموية.
- معالجة أهم التدابير والإجراءات المحلية التي من شأنها أن تحقق حماية للبيئة.
- الوقوف على مشاكل البيئة على المستوى المحلي وبالضبط ولاية خنشلة وضرورة تحرك كل المجتمع الخنشلي لضمان الحماية للبيئة.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع ليكون محل الدراسة نظرا للاعتبارات التالية:

- نقص الدراسات المفصلة حول البعد البيئي للتنمية المحلية.
- تسليط الضوء على المشكلات البيئية التي أصبحت جزء من الحياة اليومية للمواطن ، الأمر الذي يستدعي حلول جذرية.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لاتفاقهما مع طبيعة الموضوع التي تقتضي وصف الظاهرة محل البحث، ومحاولة معالجتها بشيء من التحليل للإلمام بجوانب الموضوع المختلفة.

هيكل الدراسة : تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي:

- الفصل الاول: الإطار النظري للتنمية المحلية في الجزائر
- الفصل الثاني: الإطار النظري للبعد البيئي في التنمية.
- الفصل الثالث: دراسة حالة بلدية خنشلة

الدراسات السابقة:

من جملة الدراسات السابقة في هذا الموضوع أو جزء منه ما يلي :

- دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)للطالب كمال ديب وهي أطروحة دوكتوراه تخصص نقود ومالية وقد تناولت هذه الدراسة دور المنظمة العالمية للتجارة في في التوفيق بين التجارة وحماية البيئة كون أن تحرير التجارة الخارجية من القيود يحفز ويدفع بالآلة الإنتاجية إلى المزيد من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وبالتالي التأثير على البيئة التي أصبحت جزء من الحياة اليومية.
- آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر لطالب محمد طاهر قادري، وهي أطروحة دوكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، حيث تهدف الدراسة إلى الكشف عن التأشيرة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر والبحث عن الأسباب الكامنةوراء ظاهرة التخلف والفقر الاجتماعي والتنمية لتقنية والتدهور البيئي الذي تعرفه الجزائر.

الفـصـل الأول:
الإطار النظري للتنمية المحلية في الجزائر

تمهيـــــد:

التنمية بمعناها العام هي عملية متعددة الأبعاد وليست اقتصادية، فهي تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في العناصر الاجتماعية والمؤسسات الوطنية، كما تعمل على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيف قدر الإمكان من الفوارق الإقليمية ومحاربة الفقر، حيث أن التنمية في تصادم دائم مع التخلف فالتنمية عملية تغيير هيكلي للنسق الاجتماعي والاقتصادي تضمن تنوع النظم الإنتاجية المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع مطرد للمستوى الاجتماعي لسكان التنمية ال تحدث في جميع المناطق بل تتخير مناطق بعينها وبمستويات مختلفة وتكون التغييرات المصاحبة للنمو تبرز بقوة ضمن القطاعات الديموغرافية ،الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية؛

من الواجب أن تتحمل الحكومات في هذه الدول مسئولية التنمية بالإضافة إلى الدور التقليدي الذي تقوم به في إقامة البنية الأساسية والدفاع والأمن ، وقد أدى هذا التزايد إلى المسئوليات الحكومية إلى تركز سلطة صنع القرار التنموي في أيد الحكومة المركزية وهذا ما أدى إلى بروز العديد من الثغرات والمشكلات التنموية المتعددة مثل ازديادة حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية وهذا ما يفرض وجود الإدارة المحلية المتمثلة في نظام من نظم الإدارة المحلية وكوسيلة لمساعدة الحكومة على أداء رسالتها بفعالية وكفاءة من خلال التركيز على دور البلدية .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية

أولا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية؛

مر مفهوم التنمية بعدة تطورات نحتت مفهومه ، وقد تشكل المفهوم وفق فترت زمنية مختلفة عرف منذ البداية بتنمية المجتمع مع التركيز على المجتمع الريفي، أي تنمية المجتمع وهو يعكس معاني متعددة لمختلف الجماعات ، والهيئات التطوعية ، فهو مرتبط بتنظيم المجتمع المحلي وحل مشاكله مع تقديم المساعدة الذاتية لمختلف شرائح المجتمع.[1]

تنمية المجتمع كمفهوم قد تطور كثيرا، وقد تبناه مؤتمر كامبردج سنة 1948 و قد فضل المؤتمر استعمال تنمية المجتمع مكان التعليم العام و اعتبرت كحركة هادفة من اجل النهوض بالمجتمعات بمساعدة السكان أنفسهم ، و يتطلب استخدام أساليب و تقنيات لتحويل المبادرات إلى أفعال فعلية تساعد المجتمعات بتوسيع اختياراتهم و توفير احتياجاتهم من أساسيات الحياة .

إن وجود أشخاص تربطهم علاقة شراكة في ضروريات الحياة نسبيا يتقاسمون طريقة عيش مشتركة فيجب ان ينظر إليهم كمجتمع يشترك في الحياة في منطقة صغيرة و يتمتع بمنظومة عيش متكاملة ، مع حلول 1957 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بناء

[1] بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان،2011، ص 189.

على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبار تنمية المجتمع إحدى أهم الإجراءات المتخذة لرفع مستوى معيشة المناطق الريفية ، و تؤكد على أهمية تنمية المجتمع كمفهوم عندما تخلت هيئة اليونسكو عام 1960 عن مصطلح التعليم الأساسي و قد عبروا عن الرغبة في مساعدة سكان الريف و تشجيعهم في سبيل تحسين مستويات حياتهم ، و في سنة 1975 برز بقوة مفهوم التنمية الريفية ، المتكاملة ليحل محل المجتمع و بسببه يرجع الاهتمام المتزايد ة بالمجال والمجتمع الريفي ، ولكن ما لبث ان تغير مفهوم التنمية الريفية إلى تنمية ريفية متكاملة وسبب ذلك يعود لارتباط التنمية الريفية بالبعد الاقتصادي دون أن يتعدى إلى الأبعاد الأخرى الاجتماعية ، الثقافية ...الخ وبالنظر إلى هذا القصور برز بقوة مفهوم التنمية الريفية المتكاملة ، بيد أن هذا المفهوم لم يعمر كثيرا ، وقد استبدل بمفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى التنمية المحلية ، وهذا راجع إلى تركيز المفهوم الأخير على النواحي الريفية دون ارتباطه بالنواحي الحضرية و أضحى مفهوم التنمية المحلية كمفهوم جامع يلبي طموحات سكان الحضر و الريف دون أن يستثني أحد .[1]

ثانيا: تعريف التنمية المحلية؛

شهد مفهوم التنمية المحلية تعاريف كثيرة ، فهو مفهوم لا يمكن تحديده بسهولة بحيث تتعدد بشأنه الآراء العلمية، وهذا الاختلاف مرتبط باتجاهات وتخصصات عديدة، ومن أهم التعاريف نجد أنه: " يعتمد **نموذج المحلية** الذي يعتمد بدوره على قدرة الفاعلين المحليين على تنظيم أنفسهم حول مشروع ما مشترك من خلال الإمكانات الموجودة في إقليم ما، وقد اكد **(touyank,1996)** في تعريفه أن التنمية المحلية هي :" تعبير عن التضامن المحلي الذي ينشأ علاقات اجتماعية جديدة وتظهر إدارة سكان المنطقة الصغيرة لتعزيز الثروة المحلية ، مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية في الإقليم من تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها" ، وقد أكد **(عالوي،2008)** بأن المفهوم الحديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي يقوم على إحدات تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحقائق عن طريق

[1] خنفري خيضر،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، واقع وآفاق، رسالة دوكتوره، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011،ص68.

وعي البيئة المحلية ، ويكون الوعي قائم على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية في كل المستويات عملية و إداريا".

أما في التعريف **هيئة الأمم المتحدة** المعنية بتنمية المجتمع بأنها: " العمليات التي يمكن أن توحد جهود الأهالي مع السلطات الحكومية من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية" [1]

وفي تعريف **(Bonnel ,2008)** " أن التنمية المحلية تتشكل من ثلاث رؤوس وجود استراتيجية و ممثلين محليين إضافة إلى أعمال محلية ، مع وجود سبعة مقاربات رئيسية تعد قاعدة للتنمية المحلية مثل المقاربة الصاعدة الحضارية الإقليمية، مقاربة شراكة المجموعات المحلية و المقاربة المتكاملة، إضافة إلى وجود شبكة التعاون" .

من خلال التعارف السابقة يمكن استخلاص أن تعريف التنمية المحلية هي: الحالة التي يتوقع الوصول إليها و مرحلة جديدة تبدأ إضافة إلى كونها تجربة تكتسب ، فقد شهدت تحولات عميقة في محتواها فمن تنمية تتماشى مع الأبعاد الاقتصادية إلى تنمية محلية تأخذ بعدا اجتماعيا، ثقافيا وكذ ا بعدا بيئيا، وتفهم كذلك أن تنمية لها متطلبات أساسية ولا يمكن الحديث عن تنمية محلية من دون وجود الإقليم إضافة احتواءها على الممثلين المحليين و المبادرات المحلية الناتجة عن الشواغل المحلية وهي عناصر يمكن اعتبارها محفزة لعملية التنمية على المستوى المحلي ، فتحسين ظروف العيش و الاستقرار في الإقليم مع المشاركة الجادة من قبل المجتمع المحلي وأصحاب المبادرات تتجسد في الفاعلين الذين يعبرون عن انشغالات المجتمع المحلي للوصول إلى أحداث و نقلة نوعية وفعلية أكبر في الأعمال و الأنشطة. كما نؤكد على أنه حتى نتوصل إلى تنمية محلية، يجب الأخذ بجمع ظروف المكان و يجب أن تكون معرفة أكثر بتفاصيل الواقع مع رقابة و دقة أكثر تقود بذلك الى انجازات أكثر ومعرفة أكثر بتفاصيل الواقع مع رقابة و دقة أكثر تتكيف مع الحاضر .

[1] التيجاني بشير ،**تهيئة التراب الوطني في أبعاده التخطيطية**، دار النشر و التوزيع،2004، ص 267.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية المحلية

حالة التنمية هي مستوى التغير الإيجابي الذي تم التوصل إليه بفعل جهود كثيرة من الفاعلين المحلين و حتى يكون التغير إيجابي وفي مستوى طموحات السكان يجب أن تبنى التنمية على ركائز ومتطلبات أهمها:[1]

أولا: الإقليم؛

مفهوم مميز في قلب اهتمامات الجغرافيا و حتى في كثير من الاختصاصات العلمية، و إذا أردنا بالفعل تتبع البدايات الأولى لظهوره ، فيعود إلى القرن 17 حيث يعكس معنى سياسي و إداري أرتبط مدلوله باستخدام ألأراضي كما استعمل من قبل الكثير من المناهج و العلوم من خلال إبراز البعد الإنساني و المتمثل في الجهات الفاعلة في الإقليم، و كمفهوم عملي استخدم كثيرا في فرنسا وانتقل العمل به في الجزائر وهذا بإيعاز من المنظمات الدولية والخبراء الدوليين، وأعتمد كذلك من قبل الإدارات الوطنية والمحلية .

و لكنه قابل للاستعمال و الإقليم مفهوم ليس حياديا أرض تعكس انتماء ومملوكة وهي تؤسس لهوية المنهج الخاص وبالإقليم هو مصدر حيث استعمل كمساحة عيش الحيوانات، بعدها تطور مفهوم الإقليم وأصبح أكثر تجريدية خصوصا عند الخبراء و واضعي استراتيجية التنمية يؤكدون أن الإقليم أقل أو أكثر تعقيدا لكن يكون أقل مساحة و أكثر شخصية ، ويحدد تعريف دقيق له انتماء مجموعة بشرية لمجال تارة يكون ضد انتماء اجتماعي وتارة يكون انتماء ثقافي في نطاق الحياة و التهيئة و الإرادة السياسية .

إن غرض الدراسة الإقليمية هو تحسين المساحات التي سوف تقام عليها المشاريع التنموية لأنها مساحات جديرة بالاهتمام فالبعد الإقليمي هو الذي يسمح بالمنافسة الاقتصادية والمجالية ، كما أن المساحة تستطيع تقديم جميع خصائص التخلف والتطور إن حصل، لأجل ذلك فالانتماء الذي يؤسس للهوية والتمثيل هو الذي من شأنه أن يعكس تصور شامل عن إقليم ذو خصوصية تميزه عن غيره مثل التاريخ و ثقافة المنطقة (اللغة، الدين، العادات

[1] أحمد ابو اسماعيل، **أصول الاقتصاد**، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،2009 ،ص 89.

والتقاليد والثقافة الشعبية) فإنه يعطي للهوية الإقليمية الميزة الأساسية ، وفي **القاموس الجغرافي** الخاص بالتعمير وتهيئة الإقليم أكد أن الإقليم له ثلاثة معاني أساسية، فالمعنى الأول يشير إلى التقسيم الإداري في حين أن المعني الثاني يعتبر أن الإقليم هو الإقليم الوطني له حدود وهو بهذا المعنى يتطابق مع التقسيم الإداري والمجال المنبثق بالضرورة يكون له سلطة إقليمية وسياسية[1]، أما المعنى الثالث وهو الأكثر استعمالا من طرف الجغرافيين وهو الأحدث ، و يؤكد أن الإقليم: " هو كل مجال اجتماعي مملوك من طرف السكان وهذا باختلاف المساحة المعبر عنها (كبيرة أو صغيرة) فهو يعكس ذاكرة و يعبر عن الأعمال الموجودة" وحسب هذا التعريف فهو ليس وحدة طبيعية أو تاريخية أو مدينة تنظم الدولة. ففي فترة (1960-1970) كان التخطيط و أعمال التنمية يتم على مستوى مركزي و قد أسرف في استخدام هذا النمط و مع تشابك مناحي الحياة أصبحت الدولة غير قادرة على مواكبة هذا النسق من التسيير مما أجبرها على التنازل عن بعض سلطتها للأقاليم والفروع الأخرى للدولة فالحيز المجالي الذي تنازلت الدولة عن سلطتها لصالحه هو الإقليم بنمط جديد هو اللامركزية مع ظهور أنماط أخرى للتسيير ويعود استخدام مفهوم الإقليم كمساحة المشاريع وديناميكية المؤسسة إلى بداية الثمانينات ،حيث شهد بداية ظهور التسيير الإداري اللامركزي ، من خلال استخدام الأراضي من قبل الدولة ، وأصبح تحليل الإقليم هو تحليل للقوى الفاعلة وما تملكه وكيف تستغل مساحة الإقليم ويؤكد أن الإقليم مفهوم غامض فخصائصه لا يمكن بأي حال إسقاطها في جميع المناطق. و يؤكد أن مفهوم الإقليم قد غز

ثانيا: الفاعلين المحليين الاجتماعيين

هي مكون أساسي في عملية التنمية المحلية. الفاعلين المحلين هم مجموعة أشخاص الذين يؤثرون في عملية التنمية المحلية ووجودهم يصبح مؤثر في مستوى المحلي و في كامل أطوار انجاز المشاريع بدءا من التفكير في المشروع وصولا إلى عملية تنفيذه ، إن الجهات

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2011، ص219.

الفاعلة والممثلة في الدولة والمؤسسات الخاصة إضافة إلى القطاع الثالث والمجتمع المدني هذه العناصر مدعوة إلى أخد زمام الأمور في ما يتعلق بأعمال التنمية المحلية ، وهي مطالبة بتغير المشهد التنموي ، حيث يتميزون بالثقة و المشاركة في الأنشطة ، فهم أكثر معرفة بالتفاصيل الدقيقة للواقع المحلي الإقليمي، فإنجاز مشروع تنموي يتطلب تعاونا وتنسيق كل الممثلين و هذا من اجل تحريك عجلة التنمية، وأن التنسيق والتعاون في شكل شراكة وكل ممثل له بصمته الخاصة في المشروع المراد إقامته [1].

ثالثا:الدولة؛:

تقوم الدولة بممارسة السلطة السياسية على الإقليم، وهي مفهوم قانوني مختصر، فالحكومة هي من تسير الدولة في زمن محدد يختلف باختلاف النظام السياسي والإداري للدولة، كما تشير الدولة إلى الواقع الملموس ، حيث تعتبر تعبير عن الواقعية ضمن الإقليم الوطني الذي يتشكل من أقاليم فرعية تبسط الدولة سلطاتها عليه.[2]

كمفهوم يدرس كثيرا من قبل المؤرخين والسياسيين و قليل عند الجغرافيين و يبرز دور الدولة في وجودها من الجانب المادي الملموس من خلال مؤسساتها ووسطاء الإدارة والحكومة وخاصة في قضية المجال الوطني.

نؤكد أن الدولة أداة فعالة في تحويل المشاريع التنمية إلى حقائق ملموسة على الأرض وتجسيد المبادرات حيث تقوم بتشجيع التعاون بين البلديات من خلال التضامن الاجتماعي ووضع القوانين التي تسمح بذلك وكذلك التزامها برسم السياسات و تحديد الأهداف الخاصة بالدولة. و يزيد دور الدولة في المجتمع عندما تقوم بضمان سيادة العمل والإنصاف بين إفراده كما أنها الوحيدة التي تملك الوسائل التنظيمية و الإدارية (إجراء الانتخابات، التغييرات العميقة أو البسيطة في نظام الحكم، تقديم الإعانات و التحويلات المالية)، كما

---

[1] محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي المفهوم الفلسفة الأهداف**، الملتقى العربي الأول، عمان،2015، ص230.

[2] قرواط يونس،**أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة المعيار، العدد 06، 2016، ص123. .

تقوم الدولة بتصحيح السياسات التنموية الموجهة للطبقة الفقيرة في المجتمع كما تقو م الدولة بتشجيع كل ما من شأنه تشجيع التنمية على المستوى المحلي من خلال أنها تقوم بدور المحضر المنظم والمهيأ لإيجاد بيئة مناسبة قادرة على احتضان مشاريع التنمية المحلية، كما تقوم بسن قوانين تحمي حقوق الفاعلين الاجتماعيين و تشجيعهم في تحويل المبادرات إلى مشاريع قابلة للإنجاز.

فالدولة ممثلة في الإقليم الوطني بمؤسسات وهيئات حكومية ال مركزية وهرمية على عدة مستويات(وطنية إقليمية ومحلية)، فالدولة تنسق سلطتها بطريقة المركزية.

أما بالنسبة للجماعات المحلية تعبر عن منطقة جماعية بحيث ينقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية و تتمتع بالشخصية المعنوية ، تظم مجموعة سكانية و تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجالس منتخبة وقد تعددت تسميتها وسميت باللامركزية الإقليمية وكذلك بالإدارة المحلية وهذا لتميزها عن الإدارة المركزية وطبيعة نشاطها. الجماعات المحلية لها مهام كثيرة، منها ما تعلق بالمحافظة على الممتلكات وتجهيز الإقليم بمختلف المنشآت والمخططات المبرمجة، حيث أن علاقة الجماعات المحلية بالتنمية هو الدراية الكافية بالاحتياجات و نظام الأولويات المحلية وهذا بحكم قربها من السكان سواء من حيث المساءلة و المطالبة، كذلك بحكم قربها وارتباطها مع الدولة، فهي تقوم بوضع تصاميم السياسات العامة ومخططات التنمية وتحاول تنفيذ انشغالات السكان، كما أنها تتفاعل مع كل المبادرات ذات المصلحة العامة، فالجماعات المحلية أداة فاعلة في العمل التنموي المحلي .

رابعا: مؤسسات القطاع الخاص:

المؤسسات عامل مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بمختلف مستوياتها الوطنية الإقليمية والمحلية ولها دور مهم في التنمية المحلية وفي الديناميكية الإقليمية، والمؤسسات هي المحرك الأساسي لاقتصاد ولتحريك عجلة التنمية واستقطاب كل ما له قيمة من المناطق المجاورة وهو وسيلة مهمة في تجسيد كل المبادرات المحلية وفي تهيئة وجودها في منطقة الدراسة تزيد في الروابط مع الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات الخاصة، فهي

وسيلة وهدف في حد ذاته؛ لكي تلبي طموحات الأفراد في الرفع من النمو الاقتصادي بزيادة المشاريع وفي تحسين ظروف العيش، أما الوسيلة فهي عنصر أساسي في تشجيع والمساهمة في المبادرات المحلية والتكفل بهم. والمؤسسات تقدم للإقليم الكثير من المزايا ففي جانب التشغيل فهي تقلل من البطالة وتساهم في كسب بعض المهارات كما تساهم في التدريب والتكوين المهني و بتوفير الوظائف وتحسين الدخل، كما لها دور مباشر في

تحسين رصيد صناديق الضرائب والتي ستعود بالنفع على المنطقة فهي أداة تدريبية كما إنها تسمح بانفتاح المنطقة على الخارج من خلال الانفتاح والربط بأسواق جديدة.5. **القطاع خامسا: القطاع الثالث:**

يعبر حقيقة عن الاقتصاد الاجتماعي ، فهو يضم عالم الجمعيات و النقابات المهنية ، وهو تعبير عن المصالح الفردية، أهميته تتمثل في تجسيد المبادرات الخاصة وهو قطاع ذو وظيفة تنظيمية أكثر منه وظيفة ربحية، كما له دور مهم في تحسين جودة الحياة في الإقليم، ينظم إلى هذا النوع المنظمات غير الحكومية هدفها هو تنظيم المجتمع المدني وتحسين جودة حياة أفراد وجماعات و القطاع الثالث دوره مهم في الكشف عن المبادرات و في التنسيق مع الممثلين في التنمية لإيجاد إجابات مهمة في التنمية المحلية،على دراية كافية بإمكانيات وعوائق المنطقة، كما أنهم على دراية كافية باحتياجات الإقليم المدروس فهو يساعد أكثر من غيره على تحديد نظام الأولويات وتحديد المشاريع خصوصا إذا كان مشاركا فيها، الاحتياجات والأكثر من ذلك فهو يستطيع تحديد مرد ودية فاندماج المجتمع المحلي في المبادرات المحلية يجعل فرص النجاح كبيرة لتلك المشاريع من خلال ديناميكية وفعالية المبادرات المحلية، فدعم السكان للمشاريع التنموية المنجزة يشعر السكان بحالة الانتماء والتضامن المحلي مع كافة الممثلين .[1]

[1] عالم أحمد خالد، **التخطيط الإقليمي**، المكتبة الأنجلو مصرية ، 2004، ص 524 .

المطلب الثالث: الفاعلين المحليين الاجتماعيين في عمليات التنمية المحلية

الفاعلين المحلين هم مجموعة الأشخاص المؤثرون في عملية التنمية المحلية ووجودهم يصبح مؤثر في المستوى المحلي و في كامل أطوار انجاز المشاريع بدءا من التفكير في المشروع وصولا إلى عملية تنفيذ و تقييم المشروع التنموي، وهنا نؤكد أن الجهات الفاعلة والممثلة في الدولة والمؤسسات الخاصة إضافة إلى القطاع الثالث والمجتمع المدني هذه العناصر مدعوة إلى أخذ زمام الأمور في ما يتعلق بأعمال التنمية المحلية ، وهي مطالبة بتغير المشهد التنموي ، حيث يتميزون بالثقة ومشاركة الأنشطة و بالمشاركة الإيجابية فهم أكثر معرفة بالتفاصيل الدقيقة للواقع المحلي الإقليمي، فإنجاز مشروع تنموي بتطلب تعاونا وتنسيق بجمع كل الممثلين وهذا من اجل تحريك عجلة التنمية، وأن التنسيق والتعاون في شكل شراكة وكل ممثل له بصمته الخاصة في المشروع المراد إقامته والجدول الأتي بين العناصر الفاعلة و الفروع التابعة لها إضافة إلى مهامه المنوطة بهم.

أولا: الدولة؛

تقوم الدولة بممارسة السلطة السياسية على الإقليم، وهو مفهوم قانوني مختصر، فالحكومة هي من تسير الدولة في زمن محدد يختلف باختلاف النظام السياسي والإداري للدولة، كما تشير الدولة إلى الواقع الملموس، و الدولة تعبير عن الواقعية ضمن الإقليم الوطني الذي يتشكل من أقاليم فرعية تبسط الدولة سلطاتها عليه.[1]

فالدولة كمفهوم يدرس كثيرا من قبل المؤرخين والسياسيين و قليل عند الجغرافيين و يبرز دور الدولة في وجودها من الجانب المادي الملموس من خلال مؤسساتها ووسطاء الإدارة والحكومة وخاصة في قضية المجال الوطني.

نؤكد أن الدولة أداة فعالة في تحويل المشاريع التنموية إلى حقائق ملموسة على الأرض وتجسيد المبادرات، حيث تقوم بتشجيع التعاون بين البلديات من خلال التضامن الاجتماعي

[1] عبير عبد الخالق،**التنمية البشرية وآثارها على تحقيق التنمية المحلية**، ط01، الدار الجامعية، الإسكندرية،2014،ص122.

ووضع القوانين التي تسمح بذلك وكذلك التزامها برسم السياسات و تحديد الأهداف الخاصة بالدولة.

و يزيد دور الدولة في المجتمع عندما تقوم بضمان سيادة العمل والإنصاف بين أفراده، كما أنها الوحيدة التي تملك الوسائل التنظيمية و الإدارية (إجراء الانتخابات، التغييرات العميقة أو البسيطة في نظام الحكم، تقديم الإعانات و التحويلات المالية)، كما تقوم الدولة بتصحيح السياسات التنموية الموجهة للطبقة الفقيرة في المجتمع كما تقوم بتشجيع كل ما من شأنه تشجيع التنمية على المستوى المحلي من خلال أنها تقوم بدور المحضر المنظم والمهيأ لإيجاد بيئة مناسبة قادرة على احتضان مشاريع التنمية المحلية، كما تقوم بسن قوانين تحمي حقوق الفاعلين الاجتماعيين و تشجيعهم في تحويل المبادرات إلى مشاريع قابلة للإنجاز.

فالدولة ممثلة في الإقليم الوطني بمؤسسات وهيئات حكومية لا مركزية وهرمية على عدة مستويات(وطنية إقليمية ومحلية)، فهي تنسق سلطتها بطريقة لامركزية.

ثانيا: القطاع الخاص (المؤسسات)؛

المؤسسات عامل مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بمختلف مستوياتها الوطنية الإقليمية والمحلية ولها دور مهم في التنمية المحلية وفي الديناميكية الإقليمية، والمؤسسات هي المحرك الأساسي للاقتصاد ولنحريك عجلة التنمية واستقطاب كل ما له قيمة من المناطق المجاورة وهو وسيلة مهمة في تجسيد كل المبادرات المحلية وفي تهيئة وجودها في منطقة الدراسة تزيد في الروابط مع الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات الخاصة، فهي وسيلة وهدف في حد ذاته؛ لكي تلبي طموحات الأفراد في الرفع من النمو الاقتصادي بزيادة المشاريع وفي تحسين ظروف العيش، أما الوسيلة فهي عنصر أساسي في تشجيع والمساهمة في المبادرات المحلية والتكفل بهم، والمؤسسات تقدم للإقليم الكثير من المزايا ففي جانب التشغيل فهي تقلل من البطالة وتساهم في كسب بعض المهارات كما تساهم في التدريب والتكوين المهني و بتوفير الوظائف وتحسين الدخل، كما لها دور مباشر

في تحسين رصيد صناديق الضرائب والتي ستعود بالنفع على المنطقة فهي أداة تدريبية كما إنها تسمح بانفتاح المنطقة على الخارج من خلال الانفتاح والربط بأسواق جديدة.[1]

ثالثا : القطاع الثالث؛

يعبر حقيقة عن الاقتصاد الاجتماعي ، فهو يضم عالم الجمعيات و النقابات المهنية ، وهو تعبير عن المصالح الفردية، أهميته تتمثل في تجسيد المبادرات الخاصة وهو قطاع ذو وظيفة تنظيمية أكثر منه وظيفة ربحية، كما له دور مهم في تحسين جودة الحياة في الإقليم، ينظم إلى هذا النوع المنظمات غير الحكومية هدفها هو تنظيم المجتمع المدني وتحسين جودة حياة الأفراد و الجماعات و القطاع الثالث دوره مهم في الكشف عن المبادرات و في التنسيق مع الممثلين في التنمية لإيجاد إيجابات مهمة في التنمية المحلية.

وهم على دراية كافية بإمكانيات وعوائق المنطقة، كما أنهم على دراية كافية باحتياجات الإقليم المدروس فهو يساعد أكثر من غيره على تحديد نظام الأولويات وتحديد الاحتياجات والأكثر من ذلك فهو يستطيع تحديد مردودية المشاريع خصوصا إذا كان مشاركا فيها، فاندماج المجتمع المحلي في المبادرات المحلية يجعل فرص النجاح كبيرة لتلك المشاريع من خلال ديناميكية وفعالية المبادرات المحلية، فدعم السكان للمشاريع التنموية المنجزة يشعر السكان بحالة الانتماء والتضامن المحلي مع كافة الممثلين.

[1] محمد محمود الطعامنة ، مرجع سبق ذكره، ص158.

المبحث الثاني: آليات التدخل ومؤشرات التنمية المحلية

إن بلوغ أهداف التنمية لا يتم بصورة اعتباطية ، بل أن العملية تنجز بإحكام بإتباع أساليب تميل إلى التقنية وكثرة الانضباط يبقى فقط علينا اختيار أساليب التدخل مع ما يتناسب مع إمكانياتنا، فالدولة الحديثة اليوم تحاول انتهاج الأساليب الحديثة من أجل تخفيف العبء عليها .

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المحلية المستخدمة في الجزائر

يمكن تصنيف المؤشرات حسب خصائصها الاقتصادية أو الاجتماعية التي يتم قياسها، أي وفق هدف المؤشر إذا كان المؤشر يقيس الغاية أو نتائج العملية أو لقياس الوسائل أو العناصر الداخلة في العملية، كما يوجد تصنيف أخر لمؤشرات موضوعية و ذاتية، أي تقسيم المؤشرات إلى مؤشرات وقائع ترصد واقعة أو حدثا ما، أو مؤشرات رأي أي تسجل رأي الأشخاص لفهم العملية الواقعة، و حسب ما هو موجود من مؤشرات و دراسات وما هو أنسب للمؤشرات التي تتأقلم مع ظروف المنطقة و ما هو معمول به في دول ضمن هرمية الهيئات التخطيطية الوطنية، وعند مراعاة الجوانب كلها .

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

تأخذ معايير الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية و درجة التقدم الاقتصادي والملاحظة الأساسية في هذا الصدد في ضعف مصادر البيانات الإحصائية المستخدمة في حسابات الدخل في كثير من الدول النامية، وتشمل معايير الدخل منها الدخل الوطني وهذا المعيار يلقى الكثير من الانتقادات، ذلك لأن زيادة الدخل الوطني لا يعني أن هناك نمو اقتصادي عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر، كما يوجد الدخل الوطني الكلي المتوقع بحيث يقترح قياس الدخل على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي فقد يكون للدولة مواد كامنة غنية أو إمكانيات مختلفة للإسفادة بالثروات الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني ، كما يوجد ما يسمى بمتوسط الدخل و هو متوسط نصيب الفرد من الدخل و هو أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول .

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية؛

هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية لقياس مستوى التنمية و أهمها المؤشرات الصحية

- عدد الوفيات لكل ألف1000 من السكان؛
- معدل توزيع الحياة عند الميلاد؛
- عدد الأفراد لكل طبيب؛
- عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

كما يوجد المؤشرات التعليمية وهي مؤشرات مهمة في رفع النمو والتنمية خصوصا في المستوى المحلي و مهم كذلك في رفع مهارات جديدة تؤدي إلى تحسن في المستويات المعيشية وفي زيادة الادخار لدى الأفراد و هي تحتوي على عدة مؤشرات فرعية أهمها:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع ؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذا نسبة المسجلين في التعليم الجامعي؛
- عدد المدارس الابتدائية، المتوسطات و الثانوي... الخ؛
- معدل الرسوب المدرسي في المرحلة الابتدائية.

إضافة إلى مؤشرات التغذية وقدرة الدول على تأمين غذائها الأساسي لسكانها المحليين وهناك تباين بين الدول في عملية التأمين الغذائي، فهو أكثر من حاجة في الدول المتطورة، لكن في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغداء يقابله زيادة في عدد السكان وهنا يجب الاهتمام بزيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا وللتعرف على سوء التغذية تستخدم مؤشرات منها:

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية؛
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى نسبة متوسط السعرات الضرورية للفرد.

إضافة إلى مؤشر الغداء نجد مؤشر نوعية الحياة المادية، و هو معيار مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، وهو الأكثر شمول مقارنة بالمعايير الفردية السابقة و من بين المؤشرات الآتية[1]:

- توزيع الحياة عند الميلاد يستخدم للكبار ؛
- معدل الوفيات بين الأطفال؛
- معرفة القراءة و الكتابة وهو مؤشر تعليمي.

ثالثا: المؤشرات البيئية؛

يوجد العديد من المؤشرات التي بموجبها نستطيع بها المحافظة وحماية البيئة مع استغلال عقلاني و مستدام للموارد المتاحة لأجل ذلك هناك العديد من المؤشرات منها:

- نصيب الفرد من المساحة الغابية؛
- نصيب الفرد من الانتاج الغابي؛
- نصيب الفرد من أوزان القمامة؛
- معدلات تدخل السلطات المحلية في معالجة الشواغل البيئة.

يوجد الكثير من المؤشرات التي نستطيع من خلالها تقدير ضعف أو تطور المستوى المحلي و زيادة رفاهية المجتمعات في أقاليمهم.

الطرق المستخدمة في قياس المستوى التنموي المحلي:

و حسب ما هو موجود من مؤشرات ودراسات و ما هو أنسب للمؤشرات التي تتأقلم مع ظروف المنطقة و ما هو معمول به في دول ضمن هرمية الهيئات التخطيطية او الوطنية، وعند مراعاة الجوانب يمكننا تحديد ثلاثة 03 طرق في اختيار المؤشرات التنموية تتميز ب:

- تطبيقها وفق الظروف الجزائرية دون إحداث تناقض مع متطلبات توجيهات التنمية على المستوى الوطني؛

[1] أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية** ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004،ص،47

- يجب مراعاة عند استخدام المؤشرات على المساحات الصغيرة المحلية حتى يتطابق مع موضوع الدراسة؛
- و أهم الطرق التي نرى أنها تعطي فعالية أكثر والتي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية و الاستراتيجية و تقيس بالفعل حالة التنمية على المستويات المحلية و حسب هيئة الأمم المتحدة فيجب:
- توفر البيانات لهذه المؤشرات؛
- إمكانية جمع ما هو متاح من البيانات ؛
- مصادر البيانات؛
- استمرارية توفر البيانات.
- مدى واقعية البيانات.

رابعا: طرق استخدام المؤشرات

1. مؤشرات هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية:

صدر في عام 1996 من هيئة الأمم المتحدة مدونة 134 مؤشر حيث طلب من المجتمعات المحلية أن تختار ما يلزمها من مؤشرات و التي تتوافق مع أولوياتها و أهدافها بالاعتماد على الأهداف الإنمائية عند 48 مؤشر الجداول الخاصة بالمؤشرات تم إدراجها ضمن الملحق.

2. **مؤشرات التنمية المحلية المستخدمة في الدراسات الجزائرية:**

يتم إنجاز التنمية المحلية من خلال اختيار عدد من المؤشرات التي تعكس الوضع التنموي في الأقاليم صغيرة المساحة و يتم إنجاز خريطة بيانات تنموية بناء على قياس الحاصل قيم لكل مركز واهم هذه المؤشرات نذكر:[1]

[1] خلفون فضيلة ، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،العدد 10، جانفي 2017، ص442.

جدول رقم (01): مؤشرات التنمية المحلية المستخدمة في الدراسات الجزائرية

طبيعة المؤشرات	المؤشرات
سكاني/ حالي	الكثافة السكانية الخام ساكن/ كلم
ديمغرافي	نسبة السكان الحضر إلى إجمالي السكان
سكاني /اقتصادي	الشغل(السكان المشتغلين مقابل /السكان في قوة العمل)
سكاني/ اقتصادي	البطالة(السكان غير المشتغلين /السكان في قوة العمل)
اقتصادي	نسبة المساحة الزراعية المستغلة من المساحة الكلية الزراعية
اقتصادي	المساحة المسقية (المساحة المسقية /المساحة المستعملة SAI)
اقتصادي	الأنشطة الصناعية (السكان المشتغلين في الصناعة /السكان المشتغلين فعلا خدمات البنية التحية للمدرسة (عدد التلاميذ في الطور الابتدائي /عدد الأقسام)
خدمات	التمدرس المتوسط (عدد التلاميذ في الطور المتوسط لكل 1000 ساكن
خدمات	التمدرس الثانوي (عدد التلاميذ في الطور الثانوي لكل 1000 ساكن
خدمات	التمدرس الجامعي (عدد الطلبة لكل 1000 ساكن)
خدمات	تمدرس الأطفال (عدد الأطفال /عدد التلاميذ في الطور المتوسط و الثانوي)
خدمات	عدد الأسرة في المستشفيات (عدد الأسرة في المستشفيات لكل 10000 ساكن)
خدمات	مصلحة الخدمات (عدد مصالح الخدمات لكل 10.000 ساكن)
خدمات	عدد المراكز الصحية (عدد الم ا ركز الصحية لكل 10.000 ساكن)
خدمات	عدد أطباء الأسنان(عدد أطباء الأسنان لكل 10.000ساكن)
خدمات	عدد الصيدليات(عدد الصيدليات لكل 10.000ساكن)

خدمات	عدد قاعات السينما(عدد قاعات السينما لكل 10.000ساكن)
خدمات	نسبة الطرقات(عدد الكيلومترات في الطريق الوطني للولاية لكل 100 كلم ²)
خدمات	عدد مراكز البريد لكل 10.000ساكن)
خدمات	الهاتف(عدد المشتركين لكل 1000ساكن)

المصدر:خلفون فضيلة ،مرجع سبق ذكره،ص443.

المطلب الثاني: الأدوات الرئيسية للتدخل في التنمية المحلية

تتمحور آليات التدخل في التنمية المحلية على العناصر الآتية:

1. **تهيئة الإقليم:**

أداة مهمة في بعث التنمية المحلية، فمن خلال المخططات المنجزة من طرف تهيئة الإقليم تحدد الطبيعة الوظيفية للأماكن، حيث تنجز أعمال المخططات و توضيح أهم المساحات الصناعية و التنشيطية المختلفة، والتهيئة تتطابق عادة مع إرادة التغيير في حالة اللاتوازن الحاصل في المجال الوطني، الإقليمي والمحلي بمعنى أنها تحاول إعادة التوازن للمجال المختل تنمويا، حيث تتحدر مستويات التنمية في أماكن و ترتفع وتتركز في أماكن أخرى في نفس المجال، و تهيئة الإقليم هي ترجمة للجغرافيا التطبيقية، بحيث لها تأثير قوي في الرفع من قدرات المجال التنموي فهي تعطي تصور شامل لحالة الإقليم ومستقبله، مع تحليل كافة التوجهات وتنتهي بتحليل تقني لكافة العناصر مع إعطاء بدائل و اقتراحات تكون بمثابة التغيير المراد الوصول اليه.

تهيئة الإقليم وإعادة التوازن التنموي انشغال يستخدم أدوات متعددة ومختلفة حسب النظم السياسية والاقتصادية القائمة تهدف إلى تصحيح الآثار المجالية لتي خلقتها الأنشطة البشرية و خاصة الوحدات الاقتصادية.1

[1] بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان،2011، ص189

و تهيئة الإقليم تتدخل على المجالات لإعادة التوازن اي إزالة التباين بين المركز والهامش ، وتحاول التهيئة بمختلف أدواتها التركيز على المجالات المهشمة وتنميتها بتخصيص بعض المشاريع و البرامج المتأقلمة مع خصوصياتها حتى تلتحق بالركب التنموي الذي تعرفه المنطقة ككل، وعلاقة التهيئة بالتنمية المحلية هي علاقة تنظيم جهود التنمية في المكان وهناك أسباب كثيرة تقود إلى التنمية:

- معالجة تضخم المدن واستحواذ المدن الكبيرة على المزايا والموارد؛
- تحاول معالجة الاختلافات التنموية بين الأقاليم المتباينة تنمويا؛
- إنشاء هوية اقتصادية ووطنية.

فتهيئة الإقليم تأخذ شكل إرادي وتحاول إعطاء قيمة للمجال، وهذه القيمة هي القاعدة الأساسية للتنمية في المستويات المحلية وارتبطت التهيئة بالإنجازات الكبرى مثل أعمال الري واستصلاح الأراضي وإنشاء الطرق و الجسور مثل تهيئة وادي تنسي بالولايات المتحدة الأمريكية ، جلها أعمال أنجزت في إطار التهيئة والتخطيط في ارتباط مهم مع رفع جهود الأهالي و تنميتهم.

2. سياسات اللامركزية الادارية:

تتطلب تحقيق التنمية المحلية استجابة متعددة الأوجه وهذه الاستجابة تكون سريعة الحدوث خصوصا إذا كانت صناعة القرار قريبة من الأقاليم ، حيث يكون استغلال الموارد بشكل أمثل وان توزيع سلطة القرار بشكل يضمن فعالية الهيئات ويوسع فرص التنمية ،فاللامركزية الإدارية آلية عمل تسمح للتنمية أن تتواجد في الأقاليم الصغيرة والفقيرة بمختلف البرامج والمشاريع وبنوع من الاستقلالية في تسييرها حتى تضمن مساحة أكبر من الكفاءة والخبرة ونجاح أكبر للمشاريع المراد تطبيقها.

سياسات اللامركزية تضمن توسيع فرص التنمية ونجاحها وهذا من منطلق أن توزيع الموارد و مراقبتها على علاقة وثيقة بطبيعة السلطة وتوزيعها والسلطة المركزية تعمل على تركيز كل مظاهر السلطة في يد الحكومات الموجودة بالعاصمة، في حين فالنظام اللامركزي تتم

فيه صناعة القرار في المستويات الإدارية والإقليمية المحلية و يمكن أن تنقل إلى التجمعات السكانية المختلفة[1].

اللامركزية أسلوب إ داري سياسي مرتبط تطبيقه بقرار سياسي وبطبيعة السياسة في الدولة يفيدنا أسلوب اللامركزية بالاعتماد على الذات و ديمقراطية صنع القرار، إضافة إلى أن أهمية تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية يؤدي لا محال إلى نجاعة وفعلية التطبيق و مراقبة تقسيم المشاريع التنموية ، من الأسباب التي تجعل من أسلوب اللامركزية يقوي فرص التنمية المحلية وهذا من خلال العناصر الأتية:

- أثبتت تطبيقات إنجاز مشاريع تنمية والوصول إلى التغيير المنشود أنه لا يمكن تحقيقه من أعلى فقط، بل أن نجاحها وأثره يحدث من الأسفل بأكثر كفاءة وفعلية من خلال إشراك السكان في عملية التنمية؛
- اللامركزية الإدارية معناه وجود مسئولين ميدانيين قريبين من السكان ومن انشغالاتهم ، فالجماعات المحلية يتعايشون مع المشكلات بشكل مستمر؛
- نظام الأولوية لتحديد الحاجيات الأساسية في يد السكان لا غير، فإذا كان الأسلوب الإداري اللامركزي هو المطبق فإن فرص نجاح مشاريع التنمية يكون أكبر، حيث يمنحهم القدرة على ربط البرامج والمشاريع والتنمية مع الحاجيات المتعددة المختلفة ؛
- تشجع اللامركزية الإدارية والاقتصادية دفع مشاريع التنمية الحكومية للمناطق البعيدة، بحيث تكون البرامج والمشاريع غير معروفة ومحكومة بالحتميات الطبيعية وربما لا يكتب لها النجاح اطلاقا؛
- تكون اللامركزية قواعد شعبية يمكن الرجوع إليها في حالة إنجاز المشاريع التنموية، حيث تكون المشاريع حقيقية وفعالة ومؤثرة في الإقليم والمجتمع المحلي[2].

[1] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره ، 170.

[2] التيجاني بشير ، **تهيئة التراب الوطني في أبعاده التخطيطية**، دار النشر و التوزيع، 2004، ص 267 .

3. التمويل المحلي:

التمويل المحلي كعلم قائم بذاته وهو آلية عمل حقيقية للتنمية المحلية ،كذلك يعد المحرك الأساسي لأي تدخل في المجال المحلي، والتمويل هي مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع ، والتمويل يعني تحديد احتياجا ت الأف ا رد والمنظمات والشركات من الموار د المالية وتحديد سبل جمعها واستعمالها، ومنه فمفهوم التمويل المحلي يرتبط بد ا رسة طريقة جمع الأموال واستخدامها وغيرها من الأصول، كما أنه يفيدنا في إدارة الأموال ومراقبتها، ويضمن كذلك تحديد مخاطر المشاريع وإدارتها، كما يساعد التمويل المحلي التحكم في إدارة المال العام والخاص.

التمويل المحلي من الأدوات الأساسية التي يمكن لمسئولي الهيئات الإدارية المختلفة على المستوى المحلي العمل بها، فهي توفر كل الاعتمادات المالية والأعمال، وإنجاز مشاريع التنمية المحلية، والموارد المالية التي يمكن تسخيرها من مصادر مختلفة لتمويل مشاريع التنمية المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المرغوبة فهو الركيزة الأساسية في التمويل المحلي من أجل اتخاذ القرارات الإدارية المحلية، فجميع الموارد المالية الذاتية للإقليم معروفة أصولها مع وجود خطط في إحصائها بطريقة تسمح بتدعيم المخزون المالي للهيئات الإدارية المحلية وللفاعلين المحليين، حيث أن للتمويل المحلي شروط يجب تحقيقها و أهمها[1]:

- **محلية الموارد المحلية** :أي أن وعاء الموارد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من جملة هذا الوعاء؛
- **ذاتية الموارد** : المقصود بذاتية الموارد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر الموارد في حدود معينة أحيانا و ربطه و تحصيل حتى تتمكن من التوفيق بين الاحتياجات المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها؛
- **سهولة تسيير الموارد** : نعني سهولة تسيير الموارد أي سهولة تقديرها وكيفية تحصيلها وتكلفة تحصيلها.

[1] شويح علي، **دور الجماعات المحلية ، في التنمية المحلية**. مذكرة ماجيستير ، جامعة تلمسان، 2011، ص185.

إن مصادر التمويل المحلي تنقسم إلى قسمين منها موارد محلية ذاتية مثل الضرائب المحلية و الرسوم المحلية و كذا إيرادات الأملاك العامة و الهيئات المحلية، أما المصدر الثاني يتمثل في الموارد المالية الخارجية و الإعانات القروض و كذا التبرعات والهبات.

4. **المشاركة الشعبية:**

إن إتاحة الفرص و المشاركة في طرح الأفكار و إنجاز مشاريع التنمية أصبحت اليوم من أولويات العمل المحلي، فمع زيادة الوعي الشعبي و تعلمه أصبحت المشاركة في مشاريع التنمية اليوم مطلب في كثير من الدول النامية من أجل الوصول إلى معدلا ت نمو وتنمية عاليا، إن المشاركة الشعبية في مشروعات تنموية ذات الطابع المحلي ضرورة ملحة ، فهي تعوض في كثير من الأحيان عامل التمويل فالفاعلين المحليين عند تضافر جهودهم و زيادة ديناميكيتهم تكون فرص نجاح المشروع كبيرة جدا.

المشاركة الشعبية والتعاون الجماهيري تاريخيا موجود في كل المجتمعات لكن العمل بها في إطار رسمي معمول بها ولها أسس نظرية ومفعلة قانونا في كثير من الدول، ومع بداية التسعينات اعتبرت المشاركة في المشاريع التنموية المحلية كطريق للخروج من الأزمة المحكومة بالعلاقات الإنسانية، حيث عقد في سنة 1990 مؤتمر دولي حول المشاركة الشعبية والمقصود بالعملية التي يقوم أفراد وجماعات من خلال الإسهام الحر والوعي في صياغة نمط الحياة العامة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بإتاحة الفرصة للمشاركة في وضع الأهداف والمساهمة الفاعلة للحركة التنموية للمجتمع الايجابية ، وتصور أفضل لوسائل تحقيق الأهداف، كما يبقى التوجه الإداري الحر للإسهام في تنمية المجتمع دافع واعي وذاتي بنوع من المسؤولية تجاه المجتمع ، و تترجم درجة الوعي الذي وصل إليه الفرد و كذا المجتمع ، والمشاركة يمكن أن تفيدنا كثيرا ر في العمل التنموي المحلي من خلال:

مشاركة أفراد المجتمع في المشاريع التنموية ذات الصلة من خلال رغبة الهيئات الإدارية و الاقتصادية في إشراك المواطنين في وضع القرارات و المشاركة لها أهمية من خلال:

- السكان أعلم من غيرهم بمردودية المشاريع و بفعالية و نجاح المشاريع التنموية ؛

- السكان أعلم من غيرهم بنظام الأولوية، أي أولوية الحاجات الأساسية المرتبطة بالسكان.

العناصر المذكورة سابقا تجعل من الهيئات التي تعنى بالتخطيط و التمثيل الإداري أن تشرك السكان لما لهم من تأثير مباشر على مشاريع التنمية وتؤكد أن ممارسة العملية هي ممارسة إدارية طوعية للسكان سواء بالأفكار، المال والجهد، حيث تضع الهيئات إطار لتدخل ومشاركة السكان في كل مراحل المشروع ، دعت الأمم المتحدة إلى مشاركة السكان في التخطيط و عملية التنمية وتفعيلها يتم من خلال التقرب من السكان و التعرف أكثر عن تطلعاتهم و حاجاتهم ، كما أن قصور تمويل المشاريع يجد ضالته في عملية المشاركة الشعبية.[1]

5. **الحوكمة المحلية:**

تتطلب الدولة إقامة حكم محلي يستجيب إلى كافة التطلعات وأهداف التنمية باختلاف مستوياتها الولائية، الجهوية والمحلية والتسيير الإداري للدولة يتم بموجب توزيع المهام الإدارية على هيئات محلية مستقلة ومنتخبة و هي تمارس مهامها على حيز جغرافي محلي، وبموجب هذه المهام فهي المسئولة أمام القانون والإدارة المحلية تقوم بموجبه كما يلي:

- التمتع بالشخصية المعنوية؛
- تجسيد مجالس محلية منتخبة؛
- مجمل المجالس منتخبة و خاضعة للحكومة المركزية؛
- الحوكمة المحلية من كفاءتها و فعاليتها في التسيير الإداري ، فهي على علاقة كبيرة مع الإدارة المحلية.

الحكم المحلي عموما له صلاحيات واسعة واستقلالية، ففي ظل سيادة الدولة تكسب المركز صلاحيات يتم تنازل الحكومة المركزية عنها لفائدة المجالس المحلية وهذا التنازل يتم من خلال اكتساب صلاحيات تشريعية تنفيذية لفائدة الجماعات المحلية، وإذا ما قورن الحكم

[1] شويح علي، مرجع سبق ذكره، ص170.

المحلي بالإدارة المحلية فعند بعض الخبراء هو تطوير الإدارة المحلية أي حكم محلي فعلي و ما الاختلاف بين هذه المفاهيم هو مرتبط بمدى استقلاليته عن الجهاز المركزي.

و الحكم المحلي الأمثل يعد من خلال محتواه الفكري و التطبيقي مفيد جدا للتنمية المحلية، فتطبيقه تبعا لميكانزماته يجعل ظروف ممارسة التنمية المحلية في الميدان قائمة بذاتها وحتى فرص نجاحها تكون أكثر نجاحا فالمشاركة الشعبية واللامركزية الإدارية مع الاستقلالية التامة في التسيير والتمثيل عن الحكومة المركزية يجعل تطبيق التنمية أمرا ممكنا فالسلطات التي تأخذ بالحكم المحلي مكتسبة وغير قابلة للتصرف من قبل الحكومة المركزية، كما أن استخدام أسلوب الحوكمة المحلية الإدارية هو ضمان المشاركة الشعبية وديمقراطية المجتمع المحلي ضمن هيئات محلية منتخبة.

إن الحاجات الضرورية للمجتمعات المحلية يتم تلبيتها من خلال اختيار سليم لتحقيق طموحات و أهداف التنمية، يقوم الأسلوب على تقاسم المهام والأعباء بين السلطة المركزية وما يمثلهم في المجتمعات المحلية فتوزيع المهام والأعباء بين السلطة المركزية وبين الهيئات المحلية له أهمية كبيرة في مختلف الجوانب السياسية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي من خلال الاستقلالية التي تتوفر عليها الهيئات المحلية، فيجب أن تسير بكفاءة و أن تسعى لخدمة المجتمع المحلي و تكون هادفة و حكم مثالي سليم كما أن الحوكمة المحلية تتطلب:

- تحقيق كفاءة إدارية في إدارة المجتمعات للخدمات المختلفة وكذا في أداء الوظائف العامة زيادة فعلية في الأداء المحلي داخل السياق الإداري المحلي؛
- تمتلك الحوكمة الإدارية مجموعة كثيرة من الجوانب التنظيمية و تطوير كفاءة الإدارة المحلية تهيئة و تخطيط استغلال ما ستجد من التكنولوجيا و استخدامها في التسيير الإداري مع التأقلم مع ظروف وحاجيات المجتمع المحلي؛
- مجاراة التنسيق الرأسي والأفقي لمختلف الهيئات التنظيمية وهرمية الوحدات السياسية كلها.

المبحث الثالث: المقومات التنموية في الشرق الجزائري

إن دراسة المجموعات المكانية المحلية وتشخيص هياكلها التنموية و تحليل أسلوب عملها في المجال المدروس يسمح لنا بمعرفة مختلف العلاقات المجودة على المستوى المحلي بين السكان والمؤسسات القائمة بالتسيير، التنظيمات الإدارية المكانية إن وجدت و تنوعت في مسارها التاريخي فهي حافز قوي لنجاح الفرص الخاصة بالتنمية ، فالتنمية المحلية تنشأ من الإصلاح التنظيمي لهياكل الإدارة المحلية المكانية و أن تشجيع السكان وترقيتهم ضمن أطر تنظيمية مكانية هي مرحلة أولى لتحقيق التكامل والانسجام بين الإنسان والمكان الذي يعيش فيه وبالتالي نجاح كل عمل تنموي.

التدبير المحلي التنموي ينمو ويتجسد في ظل هيئات تنظيمية مكانية حقيقية، والمجال الجزائري تعاقبت عليه عدة أمم أفرزت في كل مرحلة تنظيم مجالي مميز يعطي قيمة إدارية جديرة بالدراسة.

المطلب الأول: المقومات التنظيمية في الشرق الجزائري

تباينت الأساليب الإدارية التنظيمية الإقليمية الجزائرية عموما فالدول حديثا أو قديما اختارت الأسلوب الأنجع و الأمثل لتنظيم إقليمها من أجل تسيير يخدم مصالحها العامة والخاصة و الحكم المحلي الذي كان سائدا قديما يتميز بصلاحيات واسعة واستقلالية من خلال المهام التي يؤديها، وهذا في ظل سيادة الدولة و الجزائر عبر تاريخها النضالي في التنظيم والإدارة قد شهدت تطبيقات مختلفة من الأساليب و الأشكال الإدارية و يعود ذلك إلى موقعها الاستراتيجي الذي كان محل أطماع عديدة من المستعمرات القديمة، مثل الرومان، الوندال البيزنطيين، الفينيقيين وأما المستعمرات الحديثة مثل فرنسا، حيث المستعمرة تضع خاصيتها و مميزاتها على الإقليم الوطني خصوصا في كيفية تنظيم وإدارة الإقليم، والباحث في تاريخ إدارة المجال الجزائري يجد الكثير من الأساليب التي طبقت في الجزائر.

مجموعة المحليات من خلال تحليل هياكلها التنظيمية وتطبيقاتها في الميدان يسمح بمعرفة نوع العلاقات الموجودة على المستوى المحلي و بين السكان و مسيري الدولة ويوضح درجة مشاركتهم في تحقيق متطلبات التنمية المحلية، والنجاح مرهون بمبررات الأخذ بالحكم

المحلي وبإصلاح التنظيم في هياكل الإدارة وتشجيع المسئولين المحليين في تطوير وترقية مجتمعاتهم.[1]

نؤكد أن الهياكل الإدارية و التقسيمات المنبثقة منها ما هي إلا تاريخ طويل من التقسيمات والتنظيمات السابقة، وحسب دراسة رحام جمال من خلال التقسيمات الإدارية لسنة 1984 فإن البلديات هي في الأصل كانت دواوير في العهد الاستعماري.

جدول رقم(2) الشرق الجزائري: أمثلة لبلديات منبثقة من دواوير سنة 1984

بلديات	بلديات 74	بلديات 84	بلديات أصلها دواوير	النسبة المئوية
جيجل	17	28	03	11.53
أم البواقي	18	29	13	50
قالمة	35	34	02	7.69
خنشلة	32	21	08	30.76

المصدر: أنجز انطلاقا من دراسة رحام جمال سنة2001

والجدول أكثر توضيحا لأهمية التنظيمات السابقة في تحديد حدود البلديات، و كذا حدود الوعاء الولائي أوصوله التاريخية ، فولاية ام البواقي تقريبا 50% من بلدياتها هم في الأصل كانوا دواوير في العهد الاستعماري وهذا حسب الجدول.

مبررات الأخذ بالحكم المحلي عديدة ومختلفة متعلقة أساسا باتساع المجال الجغرافي للدولة مع تعدد قومياتها، كذلك من خلال إعادة توحيد الدولة بعد تثبيت أقاليمها، فالتركيز على الحكم المحلي يجعل عملية التوحيد مبررة، فنظام الإدارة المحلية شكلا محافظ على الاستقلالية و تحقيق الوحدة المجالية التنظيمات الإدارية التي عرفها المجال الجزائري و بنوع من الحكم المحلي يعكس أهمية ايجابية لكون أن الإقليم الوطني أو الشرقي منه له من المقومات ما يستطيع تقبل كل ما هو جديد في التنظيمات المجالية وهو نموذج للمجالات الرائدة في تنوع تنظيمه الإداري ويمكن تتبع مراحله بماضي تاريخه و حاضره.

[1] فؤاد بن عقبان، **التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2015، ص154.

أولا: تطور التنظيمات الإدارية في الشرق الجزائري؛

1- التنظيم القبلي في الفترة العثمانية:

شهد مجال الشرق الجزائري عدة تنظيمات إقليمية، خصوصا في الفترة العثمانية وما قبلها، وسنكتفي بالمرحلة العثمانية لأهميتها من جهة وكذا لتوفر البيانات على هذه الفترة، وهي فترة مفصلية في التاريخ الجزائري بحيث نجد تطابق قوي بين التاريخ والمجال الجزائري وبالأخص الشرق الجزائري ، وكان هناك تنظيمين أساسيين يشكلان ازدواجية مهمة ، فالتنظيم القبلي موازي لتقسيم الإداري العثماني ،و بالرغم من قدم التواجد العثماني في الجزائر(1836 – 1541) غير أن التنظيم القبلي هو التنظيم الفعال على المستوى المحلي في كامل ربوع الدولة، بينما التواجد العثماني كان تنظيمه مقتصرا على الجانب الشمالي بنوع من التنظيم الجهوي وفق مساحات كبيرة تتعدى مساحة قبيلة ، هدف التنظيمات في المرحلة التركية هو ضمان مراقبة الجزائر كما أن الدولة العثمانية لم تغير في البنية التنظيمية، الاجتماعية الإقليمية للجزائر والمجسدة أساسا في النظام القبلي، بل تعايشت مع هذه المنظومة، وبالنظر إلى اتساع الإقليم الجزائري فقد قسم الأتراك الإقليم الجزائري إلى أربعة مقاطعات إدارية من أجل التسيير وتنظيم و إبراز الحكم على المجال الشمالي للجزائر ، ونجد دار السلطان ثم مقاطعة الوسط وتعرف بيلك التيطري مقرها المدية، ثم مقاطعة الغرب وتضم الجزء الغربي للجزائر الغربية الشمالية ومقرها وهران، أما مقاطعة الشرق حيث كان مقره بقسنطينة وميناءه المعتمد في منطقة عنابة.

التنظيم القبلي هو تنظيم جماعي تقليدي يعتمد على القرابة من حيث الأب و تعتبر العائلة الخلية الأساسية لهذه البنية و الهيكلة الجماعية، بحيث كل قبيلة تقريبا تضم ثلاث أجيال ينتمون إلى إقليم واحد وهذا التنظيم متوارث ، بحيث نجد ارتباط بين الإنسان والإقليم (المجتمع القبلي)، والتنظيم مهيكل وفق نمط الحياة الزراعية بحيث يبرز التكامل بين الزراعة والرعي، مع سيادة نمط العرش الأرض ملك أفراد القبيلة فهي لإتباع ولا تشتري ، إن التقسيم الشرق الجزائري إلى قبائل مختلفة المساحة كونه يتميز بالبساطة، والتنظيم القبلي يعد الدعامة الأساسية لكل التنظيمات اللاحقة ، حدود القبيلة هي حدود مثلية لاستحداث

المساحات المثلي للتنمية المحلية ، وتعريف الإقليم ينطبق عليها لكونها حقيقة مركبة من مستوي اجتماعي ،اقتصادي ومجالي أكثر ارتباط.

2-التنظيم الإداري و بروز الدوار كبديل للقبيلة في الفترة الاستعمارية:

السنوات الأولى للاستعمار عمدت الإدارة الفرنسية إلى أول تنظيم مستنسخ من الدولة الأم، حيث قسمت الجزائر إلى 03 محافظات : الجزائر ، وهران وقسنطينة، وفيها يتواجد مجال الدراسة ،أما على المستوى المحلي قامت فرنسا بتكسير البنية المجالية والمجسدة في القبيلة، وهذا التكسير تم بحزمة من القوانين أهمها قانون (Senatuse consulte) صدر في فيفري 1863 مهمته القضاء على نظام القبيلة ، ثم بعد ذلك قانون (lois de farni) في سنة 1873 ، بحيث كرس حق الملكية الفردية للأرض أي(حق التصرف) ملغيا بذلك نظام الملكية القديم و المبني أساسا على نظام العرش ومع فرنسة الأراضي، عوضت القبيلة بالدوار كوحدة إدارية أقل حجما و أكثر تشابها و الجدول الآتي يبين كيف تم تكسير وحدة القبيلة[1].

أ – ظهور تنظيم البلديات:

أنشأت السلطات الفرنسية البلديات من أجل التسيير الحسن للمجال وحتى يكون مطابق و متكامل مع الدولة الأم، لكن البلديات التي ظهرت لها نوع من الازدواجية، بحيث يوجد نوعين من البلديات، بلديات ذات تصرف تام والبلديات المختلطة، وهو نظام مزدوج على المستوى المحلي، ومع استمرار هجرة المعمرين وتعمير الأراضي وتثبيت تواجده في الجزائر وفرض تنظيم يتوافق مع ازدواجيته و طبيعته وفرض كامل السيطرة على المجال الجزائري وإلغاء كل التنظيمات الموروثة للفترات السابقة فالمشكلة تختلف باختلاف المناطق والكثافة، البيئة وأعداد الأوروبيين و الجزائريين ومنه نستطيع تمييز نوعين:

- **البلديات ذات التصرف التام 1866:**

[1] فريمش مليكة ، **جور الدولة في التنمية**، دراسة حالة الجزائر، شهادة دكتوراه في العلوم السياسية،2012، ص 442.

يتركز فيها عدد كبير من الأوروبيين وهي بلديات مستنسخة طبق الأصل في الدولة الأم، السكان يتمتعون بكامل حقوقهم المدنية و كل الحقوق الخاصة، تزود بمختلف الخدمات العمومية التي توفرها الدولة المستعمرة يترأس البلدية شخص يسمى شيخ البلدية مع مجلس منتخب ، مساحتها متواضعة(بعض الآلف من الهكتارات) يسكنها عدد سكان لا يتجاوز 20.000 نسمة باستثناء البلديات ذات المدن الكبرى يبلغ عددها حوالي 300 بلدية.

- **البلديات المختلطة:**

تختلف البلديات المختلطة عن البلديات ذات التصرف التام، حيث أن أغلب سكانها جزائريين يزيد عدهم عن 80.000 نسمة يرأس البلدية المختلطة قائد عسكري يعين من طرف الحاكم العام إلى جانب موظف مدني عادتا البلدية ما تحتل مساحة واسعة تتعدي 10.000هكتار و الأراضي عادة ما تكون فقيرة من الوجهة الزراعية موجودة على سفوح الجبال، يقدر عددها في منطقة الدراسة ب 78 بلدية مختلطة .

ب- تعديل التنظيم الإداري لسنة: 1956

تزامن التعديل الإداري و إلغاء الازدواجية بين البلديات مع بداية الثورة التحريرية وفي سبيل تكسير عزيمة المجاهدين وضعت فرنسا الاستعمارية حزمة من الإصلاحات من بينها إعادة التنظيم الإداري والتي طبقت بالفعل سنة 1956 ، فبعد اختفاء الازدواجية لتصبح البلديات واحدة ذات أحجام لمساحة سكانية صغيرة، كما قامت بتعديل في عدد المحافظات على مستوى الجزائر وقد مس هذا التعديل مجال الدراسة فأصبح عدد المحافظات ب07 محافظات ونجد عاصمته قسنطينة تتواجد بين ملتقى الطرق للسلسلة التلية والهضاب ونتيجة لبعدها عن الساحل أصبحت مدينة عنابة تأخذ شيء فشيء مجال نفوذ يميزها و يقع تحت سيطرتها.

ج- تنظيم إداري جديد(1958 - 1955)

بالنظر إلى التشابك الحاصل في المحافظات و عجزها عن وضع حلول لمختلف الإشكالات الموجودة و من أجل التحكم في المناطق الهامشية والبعيدة استوجب إيجاد تنظيم إداري جديد حتى يسهل مراقبة السكان و الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ففي أواخر

1955أنشأت محافظة عنابة(Bône) و باشرت مهامها و في 28 جوان 1956 أصدر مرسوم إعادة هيكلة شاملة للمحافظات ليرتفع العدد إلى(04) محافظات.

د- التنظيم الاداري للجزائر المستقلة

ورثت الجزائر وضعية إقليمية متخلفة، فالفروق التنظيمية واضحة بين الأقاليم وحتى داخل المنطقة الواحدة ، التحديث الزراعي موجود بالقرب من المدن الكبرى، البلديات التي كانت سابقا ذات التصرف التام مستوى التنمية أعلى بكثير من البلديات المختلطة، المناطق الداخلية عموما كانت تعاني من قلة التجهيزات مع نقص كبير في عملية التأطير و التسيير الإداري، فالخروج الاستعماري ترك وضعية صعبة و مع قلة المؤهلين و المؤطرين ونقص في الموارد المالية والمادية والتقنية مع انحصار التنمية في مناطق دون غيرها وخصوصا الوظيفة التنموية على المستوى المحلي، فمع السنوات الأولى وجدت البلديات صعوبات كبيرة في دفع وتيرة التنمية ، فهي أمام وضعة فقر و حرمان لأغلب البلديات وغياب كلي لكل مظاهر الحياة، و أمام هذه الوضعية حاولت الدولة الجزائرية المستقلة التدخل لتقليل قدر الإمكان من هذه الفوارق التنموية وحاولت التدخل من أجل إجراء تعديل إداري إقليمي سنة 1963 ينسجم مع توجهات و اختيارات الدولة.

هـ- التعديل الإداري لسنة: 1963 إعادة الاعتبار للمستوى المحلي البلدي

خلف المستعمر بعد الاستقلال وضعية اقتصادية صعبة، و حتى تستطيع الدولة النهوض وتحسن و في مستوى التنمية خصوصا من الجانب المحلي و التركيز على المناطق الريفية من خلال تقليص التفاوت الموجود، فكان أول تدخل هو إصدار المرسوم رقم 189 – 63 الصادر في 1963 / 08 / 16 و يتعلق الأمر بتخفيض في عدد البلديات من 1525 بلدية تم إنشاؤها سنة 1956 إلى 676 بلدية سنة 1963 ، ثم جاءت نصوص متلاحقة لتزيد في عدد البلديات من 676 إلى 691 بلدية ووصل العدد سنة 1974 إلى 704 بلدية وكان الهدف من التعديل إعادة التقسيم للوحدات المحلية و إعطائها إمكانيات مالية أكثر من خلال ضمن البلديات الفقيرة إلى البلديات الغنية و الغرض الثاني من زيادة عدد البلديات هو من أجل تقريب الإدارة من المواطن وكذا ضمان وصول التنمية إلى المناطق الهامشية، فكلما

قطع المجال زادتت حظوظه في التنمية ، و اعتبار البلدية جماعة إقليمية عمومية سياسية مهمة في رفع وتيرة التنمية و النمو على المستويات المحلية.

و- التقسيم الإداري لسنة 1974 إعادة الاعتبار للتجانس بين الولايات:

الهدف المعلن هو البحث عن التجانس بين الولايات، و التقسيم الإداري لسنة 1974 أقتصر على الولايات بحيث يتم استكمال التعديل الإداري لسنة 1963 و الذي أقتصر فقط على البلديات، و على أثر التنظيم الإداري لسنة 1974 فقد أصبح لدينا 31 ولاية عوض 15 ولاية قديمة، و الهدف من التقسيم الإداري لسنة 1974 هو ترشيد الهياكل الإدارية من خلال الانسجام مع الواقع التنموي و الأولويات الجديدة للدولة من خلال رد الاعتبار لسياسة التنمية الإقليمية ومحاربة الاختلافات التنموية بين المناطق، فالموروث الإداري أصبح لا يلبي طموحات وحاجات السكان، فالإجراءات الإدارية الجديدة قد أعادت النظر في عدد الدوائر من 91 دائرة سنة 1969 إلى 160 دائرة سنة. 1974 .

التنظيم الإداري الجديد كان ضمن سياسة إرادة الدولة في تشكيل إقليم جديد للجزائريين و تغيير الوضعية الاستعمارية المتخلفة في التنظيم والإدارة مع تصحيح الاختلال الإقليمي و ترقية بعض المناطق المهمشة، وقد اعتمدت الدولة في تقسيم إلى ولايات على (03) عوامل أساسية:

- تنظيم الشبكة الحضرية؛
- إعادة تنظيم الموارد؛
- دراسة المعطيات الفيزيائية و البيئة ؛
- إعطاء الأهمية للتخصص الوظيفي؛
- إعطاء أهمية لأبعاد الولايات وسهولة الوصول إلى المركز ألولائي.

تأثر مجال الدراسة بالتغيرات الإدارية الجديدة، حيث أضيفت03 ولايات جديدة وهي (أم البواقي، جيجل، و قالمة)، ويعود سبب نشأتها إلى فعل إداري والعمل بالتقسيم الإداري لسنة 1974 أفرز عيوب حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ذ- **التقسيم الإداري لسنة 1984 محاولة القضاء على الفوارق الجهوية:**

يهدف التقسيم الإداري لسنة 1984 إلى التقليل من الفوارق الجهوية و إعادة التوازن للمجال الجديد في التقسيم الإداري لسنة 1984 هو إعادة النظر في عدد الولايات وكذا عدد البلديات مع الاهتمام المتزايد بالواقع المحلي و بالتركيز على البنيات المحلية وخاصة البلديات باعتبارها الأساس في التقليل من الفوارق التنموية و كغيره من الأقاليم المشكلة للوطن فقد تأثر مجال الشرق الجزائري بهذا التقسيم بظهور ولايات و بلديات جديدة، و الولايات المستحدثة ناتجة عن جمع جزء أو عدة أجزاء من ولاية أو ولايات مجاورة أو عن تقسيم ولاية أو بلدية واحدة، و من الأسباب الأساسية التي دعت إلى إعادة التنظيم الإداري لسنة 1984 هو:

- الأخطاء الناجمة عن التقسيم السابق لسنة 1974 ؛
- المعدلات الحضرية المتسارعة مع ظهور مراكز اقتصادية جدية؛
- إعطاء الاهتمام المتزايد للتنمية المحلية ؛

فالتقسيم الإداري لسنة 1984 أعطى الاهتمام إلى زيادة البلديات من أجل تجسيد الوظيفة الإدارية الجديدة اللامركزية بإعطاء سلطات أخرى إضافية للاستقلالية للبلديات في تسييرها المادي والإداري وتعزيز العمل المحلي كأساس للتنمية المحلية و التقسيم الإداري لسنة 1984 زاد في تقطيع الأقاليم الصغيرة بغية الوصول إلى المناطق المهمشة التي لم تستفيد من الموارد و الإمكانيات ضمن التقسيمات السابقة وهذا عن طريق تقريب مقرات البلديات إليها في إطار إعادة توزيع الشبكة الإدارية والتقليص من الفوارق التنموية .[1]

[1] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره، ص445.

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية في الشرق الجزائري

تكتسي دراسة الشروط الطبيعية المؤثرة في التنمية على مستوى إقليم الشرق الجزائري أهمية كبرى في عناصر التنمية وأوساطها الطبيعية ما هي إلا نتاج لتداخل العديد من العناصر الطبيعية(الموقع الجغرافي، المساحة، التضاريس، والبنية الترابية....الخ) في تنوع النطاقات و المناخات وأهمية الترب و بأهمية كذلك الموارد المائية سواء الطبيعية والجوفية ،المقومات الطبيعية أفرزت في كل مرة عوائق تتباين هي كذلك في كل المناطق الفيزيائية في الشرق الجزائري(النطاق التلي، السهول العليا والنطاق الأطلسي).

المؤهلات البيئية لإقليم شمال الشرق الجزائري ما هي إلا نتاج مجموعة من العناصر الطبيعية ، إذ يشترك كل عنصر في إكساب البيئة الطبيعية بميزتها و مؤهلاتها ، وتباين البيئات الطبيعية على أساس اختلاف في صفات هذه العناصر، ومن المهم عرض هذه الإمكانيات الطبيعية التي تؤثر في إكمال التنمية على المستوى المحلي و تزيد في نشاط الإنسان والانتفاع بها

أولا: الثروات الطبيعية؛

هي ثروات ليس للإنسان دخل فيها والتي تدخل في تكوين الأرض أو يرتبط منها غطائها النباتي أو ترتبط بالمجموعات الحيوانية التي تعيش على سطحها ، ويختلف توزيع الثروات الطبيعية فوق سطح الأرض أو في باطنها أو في المسطحات المائية من منطقة إلى أخرى .

1- الموقع الجغرافي والمساحة:

لا شك في أن الموقع الجغرافي و مساحة الحيز المكاني نصيب في اكتساب الوسط الطبيعي لبعض المؤهلات وقيمته تحضير التنمية، فالواقع الجغرافي الذي يحتله إقليم شمال الشرق الجزائري له ضفة بحرية بقدر ب 430 كلم وهو مجال ينتمي إداريا و سياسيا إلى الجزائر ، هذه الأخيرة تأخذ موقعا استراتيجيا في إفريقيا الشمالية الغربية، والموقع له الأثر البالغ في تشكيل الإمكانيات الكبيرة و في تكوين الخصائص الحيوية و البيئية في المنطقة ، كما أن مساحته الكبيرة 86072 كل م^2 يعطيها ميزة التنوع في المؤهلات الطبيعية ، كما هو معلوم فإن طبيعة الدور الذي يلعبه الموقع في حياة الإنسان وفي نشاطه ، ويدرس

الموقع بالنسبة للعلاقة المكانية بين المراكز الحضارية والاقتصادية وبين المسطحات المائية القريبة، ففي ظروف معينة تطرأ على العلاقات المكانية فتزداد معها قيمة الموقع الجغرافي .[1]

3-المؤهلات البيئية والتضاريسية:

تعكس بيئة وتضاريس الشرق الجزائري تنوعا متباينا من الشمال إلى الجنوب بوحدات تضاريسية متنوعة، عموما المنطقة تبدي فروق بنائية وتضاريسية مهمة، وهذا عن طريق الانقسام العرضي الذي تحدثه السلسلة التلية من الشرق نحو الغرب وكذلك سلسلة الأطلس الصحراوي مشكلتين أشرطة متمايزة ، بحيث تعرف أقصى المجموعة الشمالية بالنطاق التلي، وفي جنوبها نطاق الأطلس الصحراوي يفصل بينهما منطقة سهلية تسمى بمنطقة السهول العليا الشرقية .

4-الموارد المائية السطحية و الجوفية:

بحكم مناخ الجزائر وتباينه من منطقة إلى أخرى، وتأثره بكثير من العوامل نتج عنه موارد مائية ضخمة سواء سطحية وجوفية لكنها تتفاوت أهميتها من منطقة إلى أخرى وتتقلص من الشمال نحو الجنوب، و أهمية التساقط ضمن الوحدات التضاريسية المعبر عنها، والأودية تتأثر باستمرار من هذا الاضطراب في كمياتها من مكان إلى أخر ومن موسم إلى أخر ، مجملها الأودية عديمة الانتظام باستثناء الأودية الكبرى ، والمياه ووفرتها والقدرة على استعمالها تعد مؤهل قوي لإنجاز مشاريع تنمية و تحفز في انجاز المشاريع عموما يمكن تميز نوعين من المصادر المائية:[2]

أ- المياه السطحية:

مجال ولايات الشرق الجزائري للموارد المائية السطحية منظمة وفق مجموعة أحواض كبرى و تتوزع الأحواض التجميعية الكبرى في شرق الجزائر ووظيفتها استقبال الأمطار وتحويلها إلى أمطار جارية، جزء منها ينفذ إلى باطن الأرض وجزء يصرف المياه وينقلها إما

[1] قطش الهادي ، **أطلس الجزائر و العالم**، دار الهدى عين مليلة ،2009، ص 352 .

[2] مصيلحي فتحي محمد ، **التخطيط الإقليمي : الإطار النظري و تطبيقاته العربية**، الطبعة الأولى، كلية الآداب، جامعة المنوفية،2001، ص 491 .

للبحر أو إلى داخل الشطوط الداخلية ، وإذا كانت السدود على الأودية فتخزن ضمن هذه السدود للاستفادة منه في بقية فصول السنة سواء استخدامه للشرب أو ري الأراضي الزراعية أو استعماله في النشاط الصناعي.

ب- **المياه الجوفية:**

التباين في توزيع المياه ليس مقتصرا على المياه السطحية بل يتعدى إلى المياه الجوفية كما هو معلوم فإن مصادر المياه الباطنية هي مياه الثلوج و الأمطار، حيث تخزن في باطن الأرض مكونة خزانات مائية هائلة عموما فان التسرب يتوقف على نوع الصخور، يستمر الماء في الهبوط في باطن الأرض حتى تقابله صخور صماء غير منفذة فيتجمع و يعلو منسوبه و الذي يعرف بمنسوب الماء الباطني و يختلف المنسوب عمقا من مكان الى آخر. و الأرقام في الجزائر تشير إلى ندرة المياه الجوفية في منطقة السهول العليا و التفاوت يكون كبير بين المياه المخزنة في النطاق التلي و نطاق السهول العليا ، مع قلة المياه الجوفية في مناطق السهول العليا لكن من حيث الاستغلال فهناك تركيز كبير على المياه المخزنة في المناطق التلية.

ت- **الموارد الغابية:**

تتمتع الجزائر بثروة غابية معتبرة لكن تتفاوت المساحة الغابية من منطقة إلى أخرى ، و يتحكم في ذلك عدة ظروف سواء طبيعية أو بشرية، وتبلغ المساحة الغابية في الجزائر 1.4 مليون هكتار وهي أكثر تدهور ب 0.16 هكتار لكل ساكن حسب وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية لسنة1995 .

و الغابة هي مساحات طبيعية متكونة من الأشجار المختلفة و التي تنمو نمو طبيعي دون أن يكون للإنسان دخل فيها، و تعكس النباتات الطبيعية الظروف البيئية التي تنمو فيها ، حيث تعد بمثابة الناتج الإنمائي و هو مؤهل طبيعي للأوساط الطبيعية المشكلة لهذا الوسط بعناصره المتعددة البيولوجية التضاريسية و المناخية ، و الغابة هي نتاج للعناصر الثلاثة السالفة، وتبلغ المساحة الغابية في النطاق التلي الشرقي ب 846.000 هكتار ب 0.18 هكتار لكل شخص ، ويوجد حوالي 570.50 هكتار في حالة تقهقر بنسبة 67% و

المساحات الغابية في النطاق التلي تساهم في الإنتاج وفي اقتصاد بنمو سنوي- 5 (/ 8م / 2هكتار/سنة.)

ث- **الموارد الخاصة بالتربة:**

التربة مورد هام يعد قاعدة اقتصادية لكل الدول و المساحة التربية الموجهة لعملية الاستغلال الزراعي تتباين مساحتها من مكان إلى أخر، ويتحكم في تحديد مساحتها ظروف كثيرة ، و التربة عبارة عن صخور هشة متحللة تسمى بالتربة بحيث يضرب النبات جذوره فيها و يستمد منها ماءه، و تتكون التربة عادة من تكوينات رمل وطمي إضافة إلى موارد عضوية و هي عبارة عن تراكمات مخلفات حيوانية و نباتية و كذلك تتكون من الهواء و الماء و الترب ، حيث يتواجد في نوعين:

ج- **الترب المحلية** : تكونت حسب نشأتها موضعيا و ترتبط بنوع من الصخور الصلبة، و تبرز خصوصا عند السفوح التلية الشرقية الشمالية و الجنوبية.

ح-**الترب الفيضية** : ترب خصبة جدا تكونت عن طريق(حفر،نقل والإرساب) تبرز الترب الفيضية تقريبا في كل الأودية الكبيرة عبارة عن مصاطب ترابية موجودة عند ضفاف الأودية مثل واد الكبير رمال، واد سيبوس و واد بوناموسة.

و تختلف الترب في المنطقة و تتنوع و هذا باختلاف حجمها و شكلها و محتوى المعادن المتكونة منها و تبرز الترب السوداء من الترب الخصبة جدا و المتواجدة بكثرة في نطاق السهول الساحلية الرطبة (سهل عنابة سكيكدة و جيجل).[1]

المطلب الثالث: المقومات الديموغرافية في الشرق الجزائري

إن دراسة الموارد البشرية و الاقتصادية و معرفة خصائصها ، مستوياتها و توزيعها في الشرق الجزائري عامل مهم في المواضيع المتعلقة بالتنمية المحلية ، فمعرفة العوامل المختلفة بشرية كانت أم اقتصادية أمر ضروري لتحديد مقومات التنمية كداعم قوي ومحرك أساسي لاستقرار الإنسان و تطوره ، نؤكد أن التنمية المحلية لا تأتي من فراغ وإنما هي منظومة

[1] ناصر فتحي ، **التنمية المحلية و تأثيرها في تنظيم مجال ولاية الطارف**، جامعة الأخوة منتوري ، قسنطينة، ماجستير ،2003، ص 267 .

عمل بين عناصر متفاعلة ، متكاملة و مندمجة ، فكل عنصر يكمل الأخر،غير أن وجود أو عدم وجود الموارد يجعل من التنمية حلم يصعب تحقيقه ، فالموارد وجودها يعد حافزا لتسريع وتيرة التنمية.

أولا: المقومات الديموغرافية؛

تحقيق التنمية المحلية مرتبط بإجراء مسح شامل للموارد البشرية يبين ضغط على مستوى ولايات الشرق بل على مستوى الدولة ككل، لمعرفة اتجاهات النمو السكاني وقطاعاته ونسبة أعمارهم وغيرها من الدراسات السكانية المختلفة.

إن استقراء المعلومات البشرية أمر ضروري، فالمورد البشري لا يختلف عن المورد الاقتصادي وهذا لتحسين إمكانيات التنمية والتخطيط في شتى مناحي الحياة ، و دراستنا للخصائص السكانية و تراكيبهم المختلفة يجعلنا نتعرف على أهم العناصر المؤثرة في العملية التنموية حاضراً و مستقبلاً[1].

العمل على تحسين ضعف التنمية المحلية خصوصا في المناطق المهمشة يستوجب منا معرفة دقيقة بالأحوال الديمغرافية ، فالارتباط قوي بين الموارد البشرية والتنمية المحلية، و الواقع يبين إن إشكالية التنمية ليست في وجود أو عدم وجود الموارد البشرية والاقتصادية بقدر ما تعود إلى مشكلات تشهدها التنمية المحلية و اجراءات تطبيقها و التي تتطلب عملية واعية لإنجاحها.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للسكان:

يبين توزيع غير متجانس للسكان في منطقة الشرق الجزائري الواضح أن هناك تقلص في أعداد السكان من الشمال إلى الجنوب خصوصا ضمن النطاقات الجغرافية ، عموما إن كبر مساحة إقليم السهول العليا الشرقية والمقدرة 63.31% من مساحة الشرق الجزائري، غير أن أعداد السكان أقل ما هو عليه في إقليم التل الشرقي الجزائري ، فمثلا في إحصاء 2008 يقدر عدد السكان ب 10188682 نسمة في الشرق الجزائري بينما يقدر عدد

[1] وديع محمد عدنان ، **قياس التنمية و مؤشراتها** ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2010، ص 297.

سكان التل الشمالي الشرقي ب 5224531 نسمة وأما إقليم السهول العليا الشرقية فتقدر ب 4964151 نسمة وهذا التوزيع يتطابق مع تعدا د 1998 و تعداد 1987 ، أي أن هناك تمركز قوي في الجزء الشمالي لإقليم الشرق الجزائري مقارنة بجنوبه ، والتوزيع يبين بأنه غير متجانس ويرجع ذلك الى :

خ–التركيزات في الشمال هو تركيز قديم ويرجع إلى ظروف الملائمة سواء كانت طبيعية اقتصادية...الخ وهي ظروف في صالح المنطقة التلية ؛

د– ظاهرة الساحلية والمركزة في الفترة الاستعمارية أين فضل المستعمر، تجهيز وتدعيم المنطقة و جعلها منطقة جذب حقيقية للسكان ؛

ذ– استمرار ظاهرة الساحلية حتى بعد الاستقلال من خلال بناء أقطاب صناعية عليها، أدى إلى وجود حركة هجرة جديدة نحو تلك المناطق في كل من(عنابة، سكيكدة و جيجل).

1. البنية العمرية لسكان الشرق الجزائري" :يغلب عليها الشباب"

إن تركيب السكان أو بناء السكان له مدلول واسع يشمل عدة خصائص نوعية ، صحية، تعليمية و اقتصادية وهي خصائص سكانية تميز المجتمعات عن بعضها البعض و المجتمع نفسه بين فتر ة وأخرى، و المعروف أن الجزائر تصنف ضمن الدول التي يغلب على مجتمعها فئة الشباب وهذا من حيث التركيب العمري للسكان.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل تحديد مختلف آليات التدخل في عملية التنمية المحلية لجعلها أسلوب ناجع في عملية التغيير، فتهيئة الإقليم كآلية مهمة تعمل على تسريع وتيرة التنمية، فهي تقوم بتنظيم الإمكانيات المرصودة، كما أن إتباع و تطبيق الأسلوب اللامركزية يجعل من الفعل المحلي واقع يمكن تحقيقه.

الأعمال الخاصة بالتنمية المحلية هي جهود لها منافعها و لها سلبياتها فمن أجل التسيير الحسن في المستويات المحلية، يجب اختيار المؤشرات التي تنسجم مع واقعنا وظروفناو هي مؤشرات جديرة بالدراسة و البحث و تترجم حقيقة الواقع التنموي المتوصل إليه.

الفـصـل الثـانــي:
الإطار النظري للبعد البيئي في التنمية

الفـصـل الثـانــي:
الإطار النظري للبعد البيئي في التنمية

تمهيد:

أثناء سعي الإنسان لتحقيق مستويات عالية من الرفاه ، قام بالعبث بالمنظومة البيئية، ولم يراعي البيئة عند وضعه للسياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة، في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فظهرت الكثير من المشكلات البيئية التي تحد من تحقيق التنمية، ومن هنا ظهرت أفكار تنموية جديدة تراعي حاجات الأجيال الحالية دون المساس أو الإضرار بحاجات الأجيال المستقبلية والتي تعتبر البيئة بدورها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، وليست التنمية رد فعل فقط للمشكلات البيئية الكثيرة و الخطيرة التي يواجهها العالم ، بل تتعدى ذلك كونها قضية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وتسعى لتحقيق هذه التنمية في مخلف هذه الجوانب.

المبحث الأول: ماهية البيئة

يعتبر الإنسان المتسبب الأول في المشكلات التي لحقت بالبيئة، فقد كان يعيش فيها مع غيره من المخلوقات في حالة توازن، ولكن بعد أن أخل بهذا التوازن ظهرت العديد من المشاكل البيئية أدت إلى التدهور البيئي كاستنزاف الموارد الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي.

المطلب الأول : مفهوم البيئة

أولا: تعريف البيئة

1- تعريف البيئة لغة:

كلمة البيئة مشتقة من الفعل (بوأ) ومنها قوله تعالي:" **واذكروا اذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا ألاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين**".[1]

ويقال لغة (تبوأت منزلا) بمعنى هيأت ومكنت له فيه، وهناك تعريف آخر جاء على لسان العرب لأبن منظور جاء فيه أن كلمة (بيئة) مؤخوذ من الفعل (بوأ) وهي مصدر الفعل الماضي (باء) والتي تعني لغة الرجوع.

2- تعريف البيئة اصطلاحا:

يعتبر لفظ البيئة مصطلحا واسعا يحمل الكثير من المعاني ويتضح مفهومه وحدوده مما يضاف اليه من المصطلحات، كأن يقال: البيئة الطبيعية، البيئة البشرية، البيئة الإجتماعية، البيئة التربوية، البيئة المناخية...الخ، وسنقوم بذكر بعض المصطلحات على النحو التالي:

يمكن تعريف البيئة على أنها:" تشمل العنصر الطبيعي بجوانبه الفيزيقية والبيولوجية والعنصر الصناعي وبتفاعلهما ينتج الوسط الذي نعيش فيه على أي من صوره وأنماطه الخارجية والداخلية (اقتصادية، سياسية، طبيعية، مادية، نفسية، اجتماعية،ثقافية، تربوية)

[1] الآية 74، من سورة الاعراف.

والتفاعل الناجح مع البيئة يساعد على فهم العلاقات المتبادلة من قيم واتجاهات ومهارات وخبرات وفكر وفلسفة يتكامل في إطارها نظام بيئي، تترابط عناصره بعضها ببعض".[1]

وعليه فإن البيئة تتكون من عنصرين أساسيين:

- **العنصر الطبيعي:** ويتمثل في مجموعة العناصر الطبيعية التي لا دخل لل،سان في وجودها على سطح الكرة الأرضية، ويشمل هذا العنصر الماء و الهواء والتربة والبحار والمحيطات و النبات والحيوانات وتفاعلاتها الكلية من دورات الرياح ودورة الحياة.
- **العنصر الصناعي أو المستحدث:** ويشمل العوامل الاجتماعية، حيث تبرز النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية و الاقتصادية والإدارية التي وضعها الإنسان ويدير من خلالها نشاطه وعلاقته الاجتماعية بمجموعة العناصر التي يتكون منها الوسط الطبيعي، ويدخل ضمن هذا العنصر الوسائل والأدوات التي ابتكرها الانسان للسيطرة على الطبيعة وكل ما أنشأه في الوسط الحيوي من مدن وطرق ومصانع ومطارات ومواصلات، اي كافة أنشطة الإنسان في البيئة.

وتعرف البيئة أيضا على أنها: " البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان ويستمد منها مقومات حياته الاقتصادية والاجتماعية، كما تتأثر بتطور هذه الحياة وأنماط هذا التطور، فهو مفهوم ايكولوجي- تاريخي يأخذ بالجوانب الايكولوجية إلى جوار الجوانب التاريخية اجتماعيا واقتصاديا في نفس الوقت بحيث لا يغفل الجوانب الطبيعية للبيئة، ولا يعطيها الأهمية القصوى على حساب الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية.[2]

ومن خلال التعريف السابق يتبين وجود علاقة تأثر و تأثير بين الإنسان وبيئته، والحديث عن البيئة لا يشمل فقط العوامل و الموارد الطبيعية، بل يشمل العوامل والظروف الاجتماعية

---

[1] محمد علي سيد امبالي، **الاقتصاد والبيئة: مدخل بيئي**، المكتبة الاكاديمية، الاسكندرية، مصر الطبعة الثانية، 2004، ص 65.

[2] محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 23.

التي تتوافر في وقت ما ومكان ما من اجل إشباع رغبات الإنسان واحتياجاته البيولوجية والفكرية والنفسية، فضلا عما استحدثه الإنسان من منشآت بمختلف أنواعها.

المطلب الثاني : المشاكل البيئية

أدى الطلب المتزايد والمفرط على الموارد الطبيعية، والموارد البيئية، والحاجة الكبيرة إلى موارد الأرض إلى وجود العديد من القضايا البيئية، بحيث يتمّ تغيير البيئة بشكل متزايد بسبب الأنشطة البشرية والاستخدام المفرط للموارد البيئية؛ نتيجة لذلك تتعرض البيئة لمشاكل بيئية عالمية مهمة معقدة.

زادت الآثار السلبية على الموارد البيئية، بالإضافة إلى الآثار السلبية على حياة البشر خلال الحقبة التي يعيش فيها البشر والتي تعرف باسم الأنثروبوسين، ويساهم الإنسان من خلال الأنشطة البشرية في تغيير معالم ومظاهر كوكب الأرض.

أولا : أهم المشاكل البيئية

تتعرض البيئة لمشاكل عديدة بسبب التغيرات الاقتصادية، والبيئية، والسياسية، وغيرها؛ وذلك نتيجة التطورات في حياة البشر ودخولهم في حقبة جديدة، ومن أهم المشاكل التي تواجهها البيئة:[1]

1- التلوث البيئي:

يعرف التلوث البيئي على أنه : " إضافة أي مواد سواء أكانت صلبة، أم سائلة، أم غازية، أم إضافة أي شكل من أشكال الطاقة، مثل: الحرارة، أو الصوت أو الإشعاع إلى البيئة بمعدل أسرع مما يمكن تحليله أو تشتيته، أو إعادة تدويره، أو تخفيفه بشكل غير ضار "[2]

يمكن أن يكون التلوث البيئي ناتجا عن أحداث طبيعية، مثل: حرائق الغابات، والبراكين، ويرتبط مفهوم التلوث بالجنس البشري ويرافقه؛ بسبب وجود النفايات البشرية والحطام، وقد يؤدي تراكم النفايات الصلبة إلى تلوث المياه، كما استخدام البشر الفحم للوقود والذي يؤدي

[1] رجمة جوزيف الحداد، **السكان و البيئة**،دار عويدات للنشر و الطباعة، لبنان،2003 ، ص39.

[2] لكحل أحمد، مفهوم **البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائري** ، مجلة الفكر العدد السابع ، الجزائر، 2015، ص 230.

إلى تلوث الهواء مباشرة، وانتشار الظروف الحضرية غير الصحية والتي أدت إلى انتشار العديد من الأمراض كالطاعون، والكوليرا، والتيفوئيد، وغيرها.

كما تبذل العديد من الجهود لمعالجة مشكلة التلوث البيئي والحد منها، وذلك من خلال إصدار العديد من التشريعات البيئية مثل: قانون الهواء النظيف، وقانون المياه النظيفة، إضافة إلى نشر الوعي بضرورة حماية المياه والهواء عن طريق التحكم في تلوث الهواء، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة والنفايات الخطيرة، وإعادة التدوير

2- الاحتباس الحراري:

يعرف الاحتباس الحراري على أنه: " ارتفاع في درجات الحرارة على سطح الكرة الأرضية؛ بسبب زيادة كمية الغازات الدفيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، والتي تسمح بدخول الضوء، ولكنها تمنع الحرارة من الخروج".[1]

تحدث ظاهرة الاحتباس الحراري بسبب أشعة الشمس وامتصاصها على سطح الأرض وتحويلها إلى حرارة تنطلق إلى الغلاف الجوي بحيث تحبس جزيئات الغاز الدفيئة بعض الحرارة، وكلما زادت نسبة الغازات الدفيئة زادت كمية الحرارة التي يتمّ احتجازها في الغلاف الجوي، ويؤثر الاحتباس الحراري في طبيعة المناخ وتغيرات الطقس.

وقد عرفت هذه الظاهرة منذ عام 1824م عندما لاحظ العالم جوزيف فوريه أن الأرض من المفترض أن تكون أكثر برودة مما هي عليه الآن لولا وجود الغلاف الجوي، وهذا التأثير الطبيعي للاحتباس الحراري هو ما يجعل المناخ صالحا للعيش، ودون الغلاف الجوي، سيكون سطح الأرض أبرد بنحو 33° درجة مئوية.

لقد ساهم الإنسان بشكل كبير في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري وذلك من خلال العديد من نشاطاته كحرق الوقود الأحفوري والأنشطة الأخرى التي تنبعث منها الغازات الدفيئة.

تعد ظاهرة الاحتباس الحرارة مشكلة كبيرة، فقد يؤدي الارتفاع الكبير في غازات الاحتباس الحراري إلى تغير ملحوظ وسريع في المناخ أسرع مما يُمكن للكائنات الحية التكيف معه،

[1] علي محمد الصغير، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ،دار العلوم للنشر . الجزائر،2004، ص 07.

كما أنّه يؤدي إلى ذوبان الصفائح الجليدية على الأرض مثل جرينلاند ، والقارة القطبية الجنوبية ، وذوبان الأنهار الجليدية، مما يؤدي إلى زيادة مستوى سطح البحر؛ مما يجعل الطقس أكثر حدة، وتتشكل العواصف الكبرى، والمزيد من الأمطار، والتي تليها فترات جفاف طويلة.

تتمثل مشكلة الاحتباس الحراري بزيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز،

ثانيا: كيفية معالجتها؛

ويُمكن الحدّ من هذه المشكلة عن طريق العديد من الحلول، منها:

1- **تحسين كفاءة وسائط النقل:** بسبب زيادة انبعاثات وسائط النقل بمعدل أسرع من القطاعات الأخرى أصبح هناك حاجة إلى استخدام مصادر أخرى للطاقة في النقل، وتقليل الأميال التي تقطعها المركبات من خلال أنظمة النقل الجماعي، واستخدام الوقود منخفض الكربون؛

2- **إحياء مصادر الطاقة المتجددة:** من خلال الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية، فقد أثبتت الدراسات قدرة الطاقة المتجددة على تغطية أغلب الاحتياجات؛

3- **تقليل استخدام الوقود الأحفوري:** خاصة الفحم كثيف الكربون، وذلك من خلال الإغلاق التدريجي للمحطات التي تعمل على حرق الفحم؛

4- **إدارة الزراعة والغابات:** وذلك من خلال تقليل إزالة الغابات وتدهورها، إذ ساهم إزالة الغابات بحوالي 30% من انبعاثات الاحتباس الحراري.

5- **استخدام الطاقة النووية:** لأن الطاقة النووية تؤدي إلى القليل من انبعاثات الاحتباس الحراري.

6- **استخدام تقنيات منخفضة الكربون:** يحدث ذلك من خلال تسخير الطاقة من مصادر جديدة، مثل: البكتيريا، والطحالب وغيرها.

7- **استنزاف طبقة الأوزون:**

تحمي طبقة الأوزون الكرة الأرضية من الآثار الضارة لأشعة الشمس فوق البنفسجية، وقد اكتشف العديد من العلماء عام 1974م إلى وجود علاقة بين مركبات الكلور وفلور وكربون واستنفاد طبقة الأوزون؛ ويعد غاز الكلورو فلور وكربون من الغازات الدفيئة التي تتراكم إلى الغلاف الجوي، وتتسبب في استنفاد طبقة الأوزون، ووصول الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الكرة الأرضية؛ بسبب إنهاك طبقة الأوزون، مما قد يتسبب في العديد من الآثار السلبية على البيئة، التي تؤدي إلى إضعاف إنتاجية النبات، بالإضافة إلى العديد من الأمراض التي قد تسببها للإنسان.

بدأ بروتوكول مونتريال عام 1987م؛ بهدف التخلص التدريجي من مواد الكلوروفلوروكربون، وقد تم تطوير سلسلة من التعديلات على بروتوكول مونتريال في الأعوام الآتية؛ وذلك لتعزيز الضوابط على هذه المركبات وغيرها من مركبات الهالوكربونية، وبحلول عام 2005 انخفضت نسبة المواد المستنفدة للأوزون بحسب اتفاقية المونتريال بنسبة تراوحت بين 90-95% في البلدان التي كانت أطرافًا في البروتوكول.[1]

8-التلوث العابر للحدود:

نتج النمو الاقتصادي والجوهري المشترك بين العديد من القطاعات الاقتصادية بسبب الطبيعة التي لا حدود لها للبلدان، وانتشار العولمة، والتجارة الحرة بين الدول، مما أدى إلى التأثير السلبي على البيئة نتيجة ما يسمى بالهواء العابر للحدود ، الهواء العابر للحدود هو عبارة عن تلوث ينتج في إحدى البلاد ويؤثر في البلدان المجاورة مثل: المطر الحمضي، وتلوث المسطحات المائية، وتجارة النفايات الخطرة حول العالم، وتتكون المصادر الأساسية للتلوث العابر للحدود من عمليات التصنيع، واستخدام الطاقة والنقل بما في ذلك النقل المحلي، والشحن الدولي.

ظهرت العديد من الاتفاقيات العالمية والاجتماعات لكثير من الحكومات الدولية لمحاولة الحد من كمية تلوث الهواء التي تنتقل إلى البلدان الأخرى، وذلك عن طريق تحسين المراقبة

[1] علي محمد الصغير،مرجع سابق، ص 200.

وتحسين الفهم حول تلوث الهواء وآثاره، على الرغم من عدم وجود أي اتفاقيات حول هذه الظاهرة في بعض الدول إلا أن هناك العديد من الاتفاقيات العالمية والمحلية التي تحاول معالجة المشكلة.

المبحث الثاني: البيئة وآليات حمايتها في إطار التنمية

لقد ادى ما تتعرض له البيئة من مشكلات عديدة الى لفت الأنظار الى ضرورة حماية هذه البيئة مما تتعرض له من أخطار عديدة، حيث غدت تلك الحماية ضرورة لا مفر منها، حماية للحياة الانسانية بل وكافة صور الحياة الحيوانية والنباتية و غيرها على كوكب الأرض، فقد أفرز اهتمام دول العالم بقضايا البيئة المختلفة الى ايجاد الوسائل والادوات التي استخدمت من أجل وقف التدهور البيئي.

المطلب الأول: المفهوم البيئي في التنمية المحلية و أهدافه والجهود الرامية الى حماية البيئة

أولا: مفهوم حماية البيئة

يمكن تعريف حماية البيئة بأنها: " الوقاية من حصول الضرر بتفادي أسباب وقوع الفعل الذي يضر بالتوازن البيئي، أي حظر التصرفات السلبية التي من شأنها الإضرار بالبيئة".[1]

من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج أنه من أجل حماية البيئة يجب أولا إدراك ومعرفة الأسباب التي تؤدي الى تدهور البيئة ومن ثمة اتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تقلل من هذا الضرر.

وتعرف حماية البيئة بأنها :" المحافظة والصيانة والإبقاء على الشئ المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته، وقد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتحقيق هذه الحماية".[2]

---

[1] عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة**، دار اليازوري، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 68.

[2] محمد صالح الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، 2002، ص321.

ثانيا: أهداف المحافظة على البيئة وصيانتها

من أهم أهداف المحافظة على البيئة وصيانتها ما يلي:

– تقليل استنزاف الموارد الطبيعية عن طريق ايجاد وسائل تقنية حديثة، وإعادة الاستفادة من الموارد والبحث عن موارد بديلة؛

– معالجة التلوث الناجم عن أنشطة الانسان المختلفة الى درجة تمكن البيئة من التخلص من التلوث عن طريق التقنية الذاتية؛

– المحافظة على انتاجية الأراضي الزراعية و الأراضي الرعوية وذلك بالحد من التوسع العمراني وإنشاء الطرق في الأراضي الزراعية الجديدة؛

– المحافظة على الحيوانات والنباتات البرية وخصوصا المهددة بالانقراض؛

– تحميل مسببي التلوث مسؤولية معالجة التلوث الناجم؛

– توعية المواطن بأهمية حماية البيئة وإقناعه أنها ليست مسؤولية الدولة فقط بل مسؤوليته أيضا؛

– اعتماد أساليب التخطيط البيئي في جميع الأنشطة البشرية؛

– تبادل المعلومات والخبرات بين الدول في مجال البيئة؛

– استعمال مصادر بديلة للطاقة للحد من استنزاف البترول والفحم الحجري والطاقة الذرية؛

– استعمال المواد الكيميائية التي تتحلل بسهولة في البيئة ولا تتراكم فيها.

وعليه، فإن الحفاظ على البيئة يحتم الالتزام بثلاثة متطلبات أساسية هي:

– الترشيد في استخدام واستهلاك الموارد البيئية الغير متجددة، وذلك بعدم اهدارها بسرعة وبدون داع بينما يمكن تحقيق هدف التنمية باستخدام قدر مرشد من الموارد البيئية غير المتجددة وفقا للحاجة.

– تجنب إعاقة قدرة البيئة على تجديد مواردها لمتجددة وتطهير نفسها بنفسها، حتى لا يؤدي التجاوز في استهلاك هذه الموارد قدرة البيئة على التجديد و التنظيف.

– إعطاء البيئة فرصتها وقدرتها على " هضم" ما يقذف فيها من نفايات ومخلفات إنتاجية، عندما يتم التخلص منها بعد انتهاء حياتها العاملة أو عمرها الافتراضي أو يلقى بها في الوعاء البيئي المتضخم أصلا.[1]

المطلب الثاني: الجهود الرامية الى حماية البيئة

يمكن ذكر أهم الجهود الواجب بذلها من خلال الأتي:[2]

– قضية التنوع البيولوجي والحافظة على كافة الأنواع، وتأمين بقاء سائر الأنواع من الحيوانات و النباتات؛

– الالتزام بمبدأ الانتاجية والتنمية المستدامة، والمتمثلة في استغلال الموارد الطبيعية الحية الاستغلال الأمثل ودعم الأنظمة البيئية المختلفة؛

– استمرار المحاولات المتدرجة لمنع أو تخفيض مستويات التلوث البيئي بكافة أنواعه وأشكاله؛

– تزكية التعاون والتفاوض الدولي ووضع الأنظمة الارشادية لحماية عناصر البيئة الطبيعية؛

– تعزيز المساهمات التي تقوم بها الهيئات العلمية والمهنية ووضع الموقف البيئي الدولي تحت المراقبة بواسطة مؤسسات دولية متخصصة وخبيرة؛

– تمويل برامج البيئة من خلال صناديق ومساهمات وجهود فردية حكومية؛

– الاهتمام بصحة الانسان من خلال برامج السلامة والصحة المهنية، والعناية بالمستوطنات البشرية؛

– نشر برامج التعاون والحماية البيئية بين مختلف الدول من خلال أليات متخصصة ومتعاونة؛

[1] زكرياء طاحون، **إدارة البيئة نحو الانتاج الانظف**، سلسلة صون البيئة 7، شركة ناس للطباعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص ص 267–268.

[2] نفس المرجع، ص ص 45–46.

– وضع الخطط الكفيلة بمواجهة الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلازل، البراكين، العواصف، القحط،...)؛

– إنتاج وبث برامج إعلامية تتعلق بالتوعية بالطاقة البديلة الناتجة من الشمس والرياح باعتبارهما طاقتين نظيفتين ودائمتين ورخيصتين، وكذلك التعامل مع النفايات المنزلية والمخلفات الزراعية باعتبارها كوسائل إنتاجية زراعية اقتصادية وذلك بإخضاعها الى عمليات التدوير وإعادة الاستعمال بشكل اقتصادي أمثل؛

– تصميم وتخطيط وتنظيم برامج التدريب والتعليم البيئي، والمساعدة الفنية والاعلامية للقطاعات والفئات الشعبية المختلفة.

المطلب الثالث: آليات حماية البيئة من خلال الاقتصاد البيئي

لا يمكن للعالم تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة ان لم يتم استبدال الاقتصاد الحالي المدمر للبيئة بالاقتصاد البيئي، هذا من جهة، ومن جهة اخرى يجب تغيير سلوكيات الأفراد نحو ترسيخ ثقافة وتربية بيئة ينتج عنها وعي بيئي يساهم في الحفاظ على البيئة.

أولا: الاقتصاد البيئي الحل لتنمية مستدامة

الاقتصاد المتوافق مع النظام البيئي سيختلف اختلافا عميقا مع الاقتصاد الحالي الملوث والذي ينتهي بتدمير ذاته، وفيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية للاقتصاد (الطاقة، الموارد، والغذاء) فإن أعمق التغييرات ستكون في الطاقة والمواد.

1. قطاع الطاقة والطاقات المتجددة

من الصعب تخيل إعادة هيكلة قطاعية أساسية أكثر من قطاع الطاقة في تحويله من البترول والفحم والغاز الطبيعي الى طاقة الرياح والخلايا الشمسية و الحرارة الجوفية، وتتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك الى نفاذ منبعها.

1.1 تعريف الطاقة المتجددة

هي: " تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري" وكذلك تعني الطاقة المتجددة " الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس

والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين، المستخرج من المصادر المتجددة".[1]

2.1 مصادر الطاقة المتجددة

تتمثل مصادر الطاقة المتجددة في الأتي:

أ- **الطاقة الشمسية:** سيكون اقتصاد الطاقة أساسا اقتصادا شمسيا هيدروجينيا بمصادر متعددة للطاقة مأخوذة من الشمس تستخدم إما مباشرة للتسخين والتبريد، أو بطريق غير مباشر بإنتاج الكهرباء.[2]

ب- **طاقة الكتلة الحيوية:** تكمن أهمية الكتلة الحيوية في أنها تأتي في المرحلة الرابعة بالنسبة لمصادر الطاقة في الوقت الحاضر، حيث تشكل ما نسبته 14 % من احتياجات الطاقة في العالم وتزداد أهمية هذه الطاقة في الدول النامية حيث ترتفع تلك النسبة الى حوالي 35% من احتياجات الطاقة في تلك الدول وخاصة في المناطق الريفية، أما مصادر الكتلة الحيوية فهي مخلفات الغابات والمخلفات الزراعية، استغلال(قطع) أخشاب الغابات بشكل مدروس، فضلات المدن ، المحاصيل التي تزرع خصيصا لغايات الحصول على الطاقة منها.[3]

ج- **الطاقة الهوائية (طاقة الرياح):** حيث تستخدم الكهرباء المولدة من طاقة الرياح والتي من المحتمل أن تكون أقل مصادر الطاقة تكلفة في تحليل الماء لإنتاج الايدروجين، وسيتيح هذا وسيلة لتخزين ونقل طاقة الرياح، وفي المراحل الاولى تستخدم أنابيب الغاز الموجودة حاليا لتوزيع الايدروجين، ولكن في المدن البعيدة يمكن تطوير شبكات خطوط البترول والغاز الطبيعي لنقل الايدروجين.

---

[1] محمد طالبي، محمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا**، مجلة الباحث، عدد 6، 2008، ص 203.

[2] رونالد ستيدهام، ترجمة علاء الخضري، **الاقتصاد التحليلي: علوم الأرض و اقتصاد البيئة**، المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 88.

[3] نفس المرجع، ص 88.

– **طاقة الحرارة الجوفية:** هي طاقات حرارية دفينة في باطن الارض وموجودة بشكل مخزون من المياه الساخنة او البخار او الصخور الحارة، لكن الحرارة المستغلة حاليا عن طريق الوسائل التقنية المتوفرة، هي المياه الساخنة والبخار الحار، بينما حقول الصخور الحارة مازالت قيد الدراسة والبحث والتطوير ، وتستعمل هذه الطاقات لتوليد الكهرباء، كما يمكن استعمالها في مجالات أخرى كالتدفئة المركزية والاستعمالات الزراعية والصناعية والأغراض الطبية، وتجفيف المحاصيل في صناعة الورق والنسيج، وتستخدم الينابيع الساخنة في الجزائر لأغراض طبية و سياحية. [1]

د– **الطاقة المائية:** تستعمل المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما يحدث في دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل ، ومن أجل هذه الغاية ، تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الانهار وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات من المياه تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة الى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية .

ثانيا: قطاع المواد:

أما بالنسبة للمواد فإن التغيير لن يكون كبيرا في المواد المستخدمة بل في هيكل القطاع ذاته في انتقاله من نموذج اقتصادي وهو النموذج التي تنتقل فيه المواد من المناجم أو الغابات الى المقالب الى نموذج اعادة الاستخدام، وفي هذا النظام المغلق الذي يحاكي الطبيعة ستحل صناعات اعادة التدوير محل صناعات الاستخراج.

1– تعريف إعادة التدوير:

يعرف على أنه: " عملية إعادة تصنيع واستخدام المخلفات، سواء المنزلية أو الصناعية أو الزراعية وذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة، وتتم هذه العملية عن طريق

[1] محمد طالبي، محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 204.

تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدى"[1] .

ثالثا: قطاع الغذاء

أما في قطاع الغذاء، فإن التغييرات الكبيرة ليست في الهيكل ولكن في طريقة إدارة القطاع، والتحدي هنا يكمن في إدارة أفضل لرأس المال الطبيعي، وتثبيت خزانات المياه الجوفية، بزيادة إنتاجية المياه، والحفاظ على التربة السطحية بتغيير الممارسات الزراعية، وهو يعني قبل كل شيء دعم زيادة إنتاجية الأرض حتى يتم تجنب إزالة المزيد من الغابات لإنتاج الغذاء، واستعادة الغابات التي تعيد تدوير هطول الأمطار الى الداخل وتسيطر على الفيضانات.

1-مجالات التغيير في قطاع الغذاء:

تتمثل أهم مجالات التغيير التي تمس قطاع الغذاء مايلي: [2]

أ- **الإدارة البيئية للغابات:**

تتمثل أحد الوسائل الرئيسية لتحويل اتجاه إزالة الغابات من كوكب الأرض في إعادة تدوير الورق، ولم يتحقق من هذه الإمكانيات حتى ألان إلا القليل، وهناك وسيلة رئيسية ثانية تكمن في تطوير مصادر بديلة للطاقة تخفض من استخدام الخشب كوقود، يضاف إلى هذا إن زيادة كفاءة حرق الأخشاب يمكن ان تخفف الحمل على الغابات على مستوى العالم فالمزارع يمكن ان تنتج كمية من الاخشاب لكل هكتار تزيد عدة مرات عما تستطيعه الغابة الطبيعية.

ب- **مصايد الأسماك البحرية:**

في الاقتصاد المتواصل بيئيا، ستنخفض حصيلة مصايد الأسماك البحرية وهي مصدر رئيسي للبروتين الحيواني في غذاء الانسان الى مستوى الانتاج المتواصل، وسيتم اشباع الطلب الاضافي عن طريق المزارع السمكية، تقد كان أسرع قطاعات اقتصاد الغذاء العالمي

[1] فتحية محمد الحسن، **مشكلات البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 337.

[2] رونالد ستيدهام، ترجمة علاء الخضري، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص 89.

نموا في التسعينات هو تربية الحيوانات المائية التي توسعت بما يزيد عن 11% سنويا، ومن المتوقع أن تستمر مزارع الأسماك في التوسع لسبب بسيط وهو كفاءتها في تحويل الحبوب الى بروتين حيواني.[1]

ت- **أراضي المراعي:**

تعد أحد الوسائل الرئيسية لتخفيف الضغط الزائد على أراضي المراعي هو تغذية الماشية على بقايا المحاصيل التي كانت تحرق أو يتم التخلص منها.

المبحث الثالث: واقع الوضع البيئي في الجزائر بين المشاكل والحلول

تعيش الجزائر أزمة ايكولوجية حادة تتجلى من خلال اتلاف الغابات والتصحر وإضعاف التنوع البيولوجي وتدهور الموارد المائية من حيث الكمية والنوعية وتزايد التلوث (التربة، المياه القارية والبحرية، الهواء) وتكاثر النفايات الحضرية والصناعية وفساد الاطار المعيشي وتدهور التراث الأثري و التاريخي، وأمام هذا الوضع المتأزم بادرت الجزائر بأخذ التدابير و الاجراءات اللازمة لحماية البيئة.

المطلب الأول: المشاكل البيئية في الجزائر

سنقوم بإدراج أهم المشاكل البيئية على النحو الأتي:

أولا: مشكلة النفايات

1. التلوث بالنفايات الحضرية

تعاني الجزائر من إنتشار المفرغات العشوائية على مستوى القطر كله، مما أدى الى تفاقم المشكلات البيئية بحدة، وقد بلغ عدد هذه المفرغات أزيد من 3000 مفرغة على المستوى الوطني باحتلالها حوالي 15000 هكتارمن الأراضي، وحيث أن كمية النفايات المنتجة في الجزائر حوالي 8.5 مليون طن من بينها 1.5 مليون طن نفايات صناعية، وتقدر كمية

[1] رونالد ستيدهام، ترجمة علاء الخضري، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص ص 92-93.

النفايات التي يساهم الفرد في انتاجها يوميا 0.75 كلغ للفرد الواحد،[1] حيث أن تراكم هذه النفايات يؤثر سلبا على الصحة والبيئة.

فالمتتبع للحالات الموجودة في المستشفيات يجد أن أكثر الأمراض يسببها انتقال الميكروبات عن طريق الطفيليات و الحشرات والجرذان التي تلعب القمامة و المجاري دورا هاما في انتشارها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وهذا يستوجب اتخاذ اجراءات عاجلة للحد من انتشار هذه النفايات وحماية البيئة وصحة المواطنين وذلك من خلال التحكم أكثر في تسيير النفايات من خلال إزالة المفرغات العشوائية و استبدالها بأماكن للردم التقني تسير بطرق عصرية وبوسائل تكنولوجية حديثة.

2. التلوث بالنفايات الصناعية السامة في الجزائر

قدرت جهات أوروبية خاصة، النفايات الصناعية السامة بالجزائر حوالي 3 ملايين طن، ويصل انتاج النفايات الخاصة الى حوالي 325 طن سنويا، وقدرت الهيئة الوطنية لمسح الأراضي الخاصة بالنفايات، الى احصاء أكثر من 1.1 مليون طن من النفايات في المناطق الشرقية، وأكثر من 378 طن في المناطق الوسطى، و اكثر من 500 ألف طن في المناطق الغربية، في وقت لا تزال كميات من الأميانت و المواد الصيدلانية و الأدوية الفاسدة والمبيدات الفاسدة المكدسة، وهناك عدة مواد سامة وصناعية حساسة، مخزنة ومكدسة في الجزائر، من بينها نفايات أحماض السيانور، حيث يتواجد 272 طن، ويتم انتاج كميات تقدر بحوالي 22 طن سنويا، من هذه النفايات يضاف اليه نفايات الزئبق، إذ تم إحصاء مليون طن من مادة الحساسة المكدسة، مقابل انتاج اضافي بحوالي 25 ألف طن سنويا.[2]

---

[1] تركاش نعيمة، **3000 مفرغة عشوائية تحتل 1500 هكتار**، مجلة بيئة الجزائر، وزارة تهيئة البيئة و الأقليم ، الجزائر، 2008، ص6.

[2] محمد السعيد بوقابس، **كيف يمكن للجزائر أن تقوم بقفزة نوعية ، من دولة نامية الى دولة عصرية في ظرف 5 سنوات**، دار العبقرة ، الجزائر، 2010، ص 387.

ثانيا: التلوث الهوائي المديني بالجزائر

يعتبر قطاع النقل المسبب الرئيسي للتلوث الجوي بالجزائر في المدن الكبرى مثل العاصمة، قسنطينة، وهران، وحرق النفايات البلدية، والصناعات الثقيلة في عنابة وسكيكدة والغزوات. وقد تسبب هذا التلوث سنويا بـ 353000 حالة التهاب شعبي و 544000 نزلة ربو، وقد يكون سبب 1500 حالة سرطان رئوي، وتم تقييم معدل الأمراض ومعدل الوفيات من حيث سنوات العمر المعدلة باحتساب مدة العجز وقدر ان 157000 سنة معدلة باحتساب مدة العجز تفقد سنويا بسبب تلوث الهواء داخل الأبنية، وتبلغ الكلفة البيئية نحو 0.9 % من الناتج المحلي الاجمالي الوطني.وتعاني مدن أخرى تدهور في نوعية الهواء على نطاق أصغر و قدر المحتوى الكبريتي في الديزل 900 جزء في المليون، كما تنفث في شوارع العاصمة كمية من الرصاص مقدارها 180 طن في السنة، ولعل اكثر الوحدات الصناعية تلويثا للهواء هي مصانع الاسمنت خاصة وأن الجزائر تملك حوالي 12 مصنعا للإسمنت موزعة على مجموع التراب الوطني على النحو الأتي:[1]

ث- ناحية الوسط، رايس حميدو، سور الغزلان، الشلف، مفتاح؛

ج-ناحية الغرب، زهانة، بني صاف، سعيدة؛

ح-ناحية الشرق، حجر السود، حامة بوزيان، عير الكبيرة، عين توتة.

تشكل مصانع الاسمنت مصادر كبيرة للتلوث بما تنثره من غبار وبما تنفثه من غازات للاحتراق المنبعثة من أفرانها الكلسية.

ثالثا: تلوث المياه

لقد ظهرت مشكلة تلوث المياه في الجزائر نتيجة التنمية الصناعية ، حيث تتسبب الوحدات الصناعية في تلويث المياه بما تطرحه من مواد سامة ملوثة ومواد كيميائية صلبة أو سائلة، هذا بالإضافة الى استعمالها المفرط للثروة المائية رغم ندرتها، ونجد أيضا مشكلة الصرف الصحي في المناطق الحضرية وصب المياه القذرة مباشرة في الحوض المائي مما

[1] عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر: مدخل الى علم تحليل السياسات العامة** ، منشورات باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2008-2009، ص 89.

يشكل عاملا خطيرا من عوامل التلوث الكيميائي الجرثومي. تلوث المياه في الجزائر لا يشكل تلوث الأحواض فقط، بل أن خطره يشمل مياه الوديان والبحر على النحو الأتي:

1. تلوث الوديان:

لقد سجلت حالات خطيرة من هذا النوع من التلوث عبر مختلف ولايات الوطن وعلى سبيل المثال الوضعية المتدهورة لحوض " سيبوس"والذي يقع في المنطقة الشرقية الشمالية للجزائر، وتعتبر مياهه مصدرا أساسيا للحياة في المنطقة فهو بمثابة ثروة دائمة للتنمية الفلاحية المستدامة، ورغم أهميته إلا أنه توجد عدة أخطار تهدده فهو يتعرض يوميا لهدة ملوثات صناعية وحضرية من عدة مدن ومصانع تقع على ضفافه، وحسب بعض الدراسات العلمية فإن نسبة تلك الملوثات بلغت 4.5 مليون متر مكعب، منها 3 ملايين متر مكعب عبارة عن زيوت صناعية مستعملة.[1]

2. تلوث مياه البحر:

توجد عدة أسباب لتلوث مياه البحر، تتمثل أهمها فيما يلي:

خ-التلوث النفطي:

تواجه الجزائر مخاطر التلوث عبر ناقلات النفط وصنفت الجزائر من قبل البنك العالمي من بين الدول اللإفريقية التي تسجل أعلى المستويات وخاصة من قبل ناقلات النفط والغاز، التي تمر بمقربة من السواحل الجزائرية بمتوسط 100 ناقلة يوميا، من مجموع 250 الى 300 ناقلة نفط تمر يوميا عبر البحر الأبيض المتوسط.

د- التلوث بالأكسدة الكيمياوية الحيوية في المياه البحرية

الجزائر ومصر أثر دواتين مؤثرتين في هذا المجال من بلدان البحر المتوسط بما فيها الدول العربية في جنوب المتوسط، وقد قدر نسبة تفريغ الأكسدة الكيماوية الحيوية من مصادر صناعية في الجزائر بكمية 113.600 طن سنويا، ويساوي ذلك حوالي 28 % من مجمل هذا التفريغ الصناعي في المتوسط.

[1] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص، 90-91.

3. تلوث الشواطئ

من أخطر أنواع التلوث البيئي الذي تعرفه الجزائر ، نجد تلوث العديد من شواطئها بسبب تدفق النفايات الصناعية ومياه المجاري فيها، وتسبب هذا التلوث في إصابة العديد من الأشخاص بأمراض عدة كالتهاب العيون و الإسهال والكثير من الالتهابات الجلدية المختلفة، كما ادى بالسلطات الى اغلاق العديد من الشواطئ، ويعود تلوث مياه البحر في الجزائر الى اختلاطها بمياه المجاري التي تصب فيها بدون تصفيتها نظرا لتعطل محطات التصفية.

رابعا: مشكلات بيئية أخرى

بالإضافة الى المشكلات البيئية التي تطرقنا لها سابقا تعاني الجزائر من مشكلات أخرى كالتصحر و التلوث النووي.

1. ظاهرة التصحر:

تعد ظاهرة التصحر ظاهرة خطيرة في الجزائر، ولذلك فغن الجزائر تفطنت لها منذ الاستقلال وباشرت التصدي لها، ولا يجب أن ينظر الى ظاهرة التصحر على أنها تمس منطقة معينة بحد ذاتها وإنما تمس العديد من مناطق الوطن ولكن بدرجات مختلفة، فنجد على مستوى السهوب 32 ملين هكتار مهددة بخطر التصحر كل سنة، والتي من بينها 8 ملايين الأكثر حساسية بهذه الكارثة.[1]

ولردع هذه الرمال بادرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التعريف بالأساليب التي يمكن إدخالها لمكافحة هذه الظاهرة و الحد من توسعها، الى جانب تنفيذ برنامج التجديد الريفي لمكافحة التصحر و التشجير خلال الخمس سنوات القادمة، و التأكيد على مكافحة التصحر في كافة المناطق وعدم الاكتفاء بالمناطق التي تكون معرضة لهذه الظاهرة بشدة، وإنما هي جهد وعمل يومي لكل من الفلاحين والموالين وسكان الأرياف كل مناطق الوطن.

وأما فيما يخص السد الأخضر، فقد أعلن الوزير أن مساحته تقدر بـ 3 ملايين هكتار شجرت منها 360 ألف هكتار، وسيتم إنشاء مؤسسة الهندسة الريفية هدفه المحافظة على

[1] دونانو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، دراسات في التنمية الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2015، ص 98.

الشجرة بعد عملية التشجير، فالشجرة يجب أن تتابع في مدة لا تقل عن 3 سنوات وهي عملية مهمة للمحافظة على ديمومة الشجرة وبالتالي مكافحة التصحر، وخاصة أن هذه العملية ستكون منظمة ومدروسة من قبل المهنيين وأصحاب الاختصاص.

2. التلوث النووي:

تؤدي التفجيرات النووية الى مخلفات إشعاعية خطيرة تتطاير في الهواء وبخار الماء، وقد قامت فرنسا بالعديد من التجارب النووية في الصحراء الجزائرية في بداية الستينات، وبعد القياس ثبت تلوث البيئة بالشعاع النووي، وقد بينت الدراسات أن امتداد الاشعة بلغ 150 كلم ، على خلاف الدراسات الأمريكية التي قدرتها بـ 700 كلم من الأخطار الكيماوية والتي بسببها ماتت الأرض وفتك السرطان بالشعب الجزائري.

و الجدير بالذكر أن الجزائر معنية بـ 10 من الأخطار الأربعة عشرة الكبرى التي تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة و المتمثلة في الزلازل والمخاطر الجيولوجية، الفياضانات، المخاطر المناخية، المخاطر الاشعاعية والنووية، حرائق الغابات، المخاطر الصناعية والطاقوية، المخاطر المحدقة بالصحة البشرية، المخاطر المحدقة بالصحة النباتية والحيوانية، التلوث الجوي، الترابي، البحري او المائي، الكوارث الناجمة عن التجمعات البشرية الكبرى.[1]

المطلب الثاني: مكانة البيئة من حيث القوانين والهياكل المؤسساتية

تشكل كل من القوانين والهياكل المؤسساتية آليتين لا يمكن الاستغناء عنهما في مجال حماية البيئة، وسنتعرف عليها فيما يلي:

أولا: مكانة البيئة من حيث القوانين

يشكل القانون أهم وسائل حماية البيئة وأولوية لتحقيق التنمية المستدامة، وهذه أهم القوانين التي أعتمدتها الجزائر في مجال البيئة :

[1] قانون رقم10.-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، أكتوبر 2010، ص 15.

1. القانون المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

أدمج القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في جويلية 2003، من ضمن الاهتمامات النابعة من الخطوط الرئيسية المحددة خلال قمة الأرض بريو دي جينيرو في 1992 والتي شاركت فيها الجزائر، ويأخذ القانون بعين الاعتبار الالتزامات الدولية التي انضمت اليها البلاد ، واستلهم مبادئ عصرية للتنمية المستدامة، ويرتكز على المبادئ الجديدة للبيئة المصادق عليها على المستوى الدولي والواردة في المادة الثالثة من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و المتمثلة في : [1]

أ- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي،** والذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي؛

ب- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية،** والذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء، والأرض وباطن الأرض، والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة؛

- **مبدأ الاستبدال،** والذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى لوكانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية؛

ج- **مبدأ الادماج،** والذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها؛

د- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية،** الأولوية عند المصدر ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة، مراعاة مصالح الغير قبل التصرف؛

[1] قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، 2003، ص9.

هـ- **مبدأ الإعلام والمشاركة**، والذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة، عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة؛

و- **مبدأ الملوث الدافع**، والذي يتحمل بمقتضاه كل شخص – يتسبب نشاطه أو يمكن ان يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة- نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث و التقليص منه، وإعادة الأماكن وبيئتها الى حالتها الأصلية؛

ي- مبدأ الحيطة، والذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير التدابير الفعلية المتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.

2. دراسة الأثر و الأخطار آلية لحماية البيئة

يلزم القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لسنة 2003 المؤسسات الصناعية بإعداد دراستي الأثر والأخطار قبل الحصول على الرخصة من طرف مديريات البيئة على مستوى وزارة تهيئة الاقليم و البيئة ، الولاية والدائرة أو البلدية لإقامة المشروع.

أ- دراسة الأثر:

وتتضمن تقديم عرض مفصل عن النظام الداخلي للمؤسسة الوارد في وثيقة تحدد فيها بدقة نوعية التجهيزات المستعملة في النشاط الصناعي، تجهيزات غير ملوثة للهواء ولا تسمح بتسرب المواد السامة الى التربة أو طبقات الأرض، حيث المياه الجوفية واختلاطها بالمياه السطحية كالوديان والانهار والمحيطات.[1]

ب- دراسة الخطر

أما بالنسبة لدراسة الخطر فتشمل مخطط التدخل الذي يلجأ اليه المصنع في حالة حدوث حادث داخل المؤسسة، وكذا الآليات والطرق قصد التحكم في الخسائر الناجمة، سواء كانت

[1] شريفة عابد، **دراستي الأثر والاخطار آلية لتأمين صناعة بأقل وسائل إيكولوجية** ، جامعة الجزائر ،2008، ص 7.

بشرية أو مادية.و الخطوة التي تسبق منح الرخصة تتمثل في الفحص الدقيق لخبراء مختصين في مجال البيئة على مستويات أربعة وهي:

ت- وزارة البيئة، إذا كان مشروعا استراتيجيا وذا طابع وطني؛

ث- الولاية، إذا كان مشروعا من الدرجة الثانية؛

ج- الدائرة الإدارية، إذا كانت طاقته التجهيزية محدودة؛

ح-البلدية، إذا كانت طاقته التجهيزية محدودة؛

وبسبب حداثة التشريعات الجزائرية في هذا المجال، فمن الصعب القيام بهذه المهمة على الميدان بالاضافة الى قلة إمكانية الرقابة، ونظرا لأهمية هذه الوسيلة في حماية البيئة يجب على السلطات المعنية تفعيل هذا القانون وتوفير الامكانيات البشرية المؤهلة لتنفيذ ومراقبة هاتين الدراستين، وعلى المواطن السهر على تنفيذها، وما يعيب القانون أن دراستي الأثر والأخطار شملت فقط عملية البدء في المشروع ولم تشمل عمليتي التعديل أو التوسعة.

3.القانون المتضمن تسيير ومراقبة التخلص من النفايات

يرمي القانون رقم 01-19 المؤرخ في 123 ديسمبر 2001 الى وضع حد للتسيير العشوائي للنفايات والى مراقبة ظروف التخلص منها ويحدد الاطار العام للمراقبة والتخلص من النفايات ويكرس مبادئ تسيير عقلاني وسليم للنفايات ومجمل الأنشطة المتعلقة بها وخاصة الجمع، النقل ، الفرز، التثمين والمعالجة.

04. القانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

يدعم القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة إرادة تتقاسمها الجزائر مع المجموعة الدولية في تحديد إنتاج الغاز المسبب للاحتباس الحراري وفي ضمان ادخال الطاقات المتجددة بطريقة تدريجية ومتضامنة ضمن نموذج الاستهلاك الطاقوي، ويهدف هذا القانون الى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة، متجددة وغير خطيرة على البيئة.

وضمن هذه الآفاق، يرمي هذا المسعى المقترح على وجه الخصوص الى تثمين مناجم الطاقة المتجددة وخاصة الشمسية والهوائية غير المستغلين بعد، ويكمن الهدف في ادماج

نسبة معتبرة من الطاقة النظيفة في البرنامج الطاقوي الوطني، والحد من تبذير الوقود الاحفوري قصد توزيع الموارد واقتصادها في استعمالات ذات قيمة مضافة عالية، وتقليص التلوث البيئي، وتطوير فروع صناعية جديدة وتكنولوجية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتجسيد السياسة الوطنية في تهيئة الاقليم والخيارات ذات الأولوية وحماية الرأسمال الطبيعي بتشجيع اللجوء الى طاقات جديدة غير ملوثة.

05. القانون المتضمن حماية وتثمين الساحل

يهدف هذا القانون الى تخفيف الضغوط على الذمة الطبيعية الشاطئية البارزة، ويمنع القانون إقامة البناءات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية على شريط ساحلي يقل عن ثلاثة كيلومترات، وكذا التوسع الطولي للمساحة المعمرة للتجمعات السكانية لما وراء حدود الثلاث كيلومترات، وارتفاع المجمعات السكانية و البناءات الاخرى المقررة في مرتفعات المدن الشاطئية التي لا تحافظ على الحدود الطبيعية لخط الذروة.

06 . القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة

يهدف هذا القانون الى ترقية الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية لسكان الجبال بإشراف الدولة والجماعات المحلية على القيام بأفعال ترتبط بتحسين الخدمات(النقل، التمدرس، الصحة) وتحفيز مختلف الأنشطة من خلال ترقية الحرف الصغيرة المرتبطة بموارد الجبل وتحترم البيئة، ويهدف أيضا الى هيكلة استغلال الفضاء الجبلي والسهر على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وحماية الموارد البيولوجية، ويطور هذا القانون أدوات ذات طابع مؤسساتي(مجلس الجبل) ومالية(صندوق الجبل) الضرورية لتثمين وإعادة تأهيل المناطق الجبلية.[1]

المطلب الثالث: آليات أخرى لحماية البيئة

بعد معرفة مكانة البيئة من حيث القانون والهياكل المؤسساتية في الجزائر، سنقوم بإبراز دور كل من التخطيط البيئي و الاعتماد على الطاقات المتجددة في حماية البيئة كما يلي:

أولا: التخطيط البيئي

[1] يحي وناس، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، جويلية 2007، ص21.

لم يطبق نظام التخطيط البيئي المركزي في الجزائر الا حديثا، نظرا للموقف السياسي المناوئ للموازنة بين التنمية والبيئة والذي تكرس مع ظهور مفهوم حماية البيئة، وبعد تفاقم مظاهر التلوث اقتنع المخطط الوطني بضرورو الاهتمام بالبيئة، وتأتى ذلك من خلال ثلاث تطبيقات لأسلوب التخطيط المركزي والشمولي لحماية البيئة، وبذلك تم اعتماد أول مخطط وطني من خلال المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة 1996، وتلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة جوان 2001، وقد تم اعتماد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم في جوان 2010 .

1- تعريف المخطط الوطني لتهيئة الاقليم:

هو :" فعل تعلن من خلاله الدولة عن مشروعها الاقليمي، حيث يبين المخطط الطريقة التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في الانصاف الاجتماعي، الفعلية الاقتصادية والإسناد البيئي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلد برمته، بالنسبة للعشرين سنة المقبلة، وهو بهذا آداة تعكس وتشكل التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة المستدامة الإقليم.[1]

ثانيا: الطاقات المتجددة في الجزائر

أصبح اللجوء إلى الطاقات المتجددة كمصادر جديدة للطاقة أمرا ضروريا لضمان الا أن الطاقوي، وتنويع مصادر الطاقة من أجل الحفاظ أطول وقت ممكن على الموارد الطاقوية النافذة، فلابد للجزائر أن تضع نفسها في حالة يقظة واستباق استراتيجي من اجل ضمان الأمن الوطني من الطاقة وحماية البيئة لأن ظاهرة الاحتباس الحراري الناجم من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الدفيئة وهو التحدي الجديد الذي تواجهه البشرية.

- الطاقة المتجددة ومصادرها في الجزائر

تملك الجزائر مصادر متنوعة للطاقة المتجددة والتي يجب استغلالها على نحو أفضل والمتمثلة في:

[1] محمد غشة، **حركية الاقتصاد وخلق مناصب الشغل في صلب الانشغالات**، حوار مع السيد شريف رحماني وزير تهيئة الاقليم والبيئة، مجلة الجيش، العدد 575، مؤسسة المنشورات العسكرية، جوان 2011، ص ص 25-26.

1. القدرات الشمسية:

تملك الجزائر، نظرا لموقعها الجغرافي ، واحد من أهم القدرات الشمسية في العالم، إذ أن مدة إشراقة الشمس على كامل التراب الوطني تتعدى 2000 ساعة وتصل 3900 ساعة (الهضاب العليا والصحراء) ، حيث أن الطاقة المحصل عليها يوميا على مساحة أفقية 1م² هي 5 كيلوواط ساعي على معظم أجزاء التراب الوطني، أي حوالي 1700 كيلواط ساعي م² / السنة في الشمال و 2263 كيلوواط ساعي/م²/السنة في الجنوب.

تسمح التكنولوجيات الشمسية العاملة بطريقة التكثيف بتحويل الاشعاعات الشمسية الى حرارة، وهذه الحرارة الأساسية يمكن استعمالها بعد ذلك في أساليب تحويل أو تركيب المعادن أو يمكن تحويلها الى عامل طاقوي كالكهرباء و الهيدروجين، وفي المحطات المتخصصة في هذا المجال يتم التركيز على الأشعة الضوئية فتتحول الى حرارة عالية تنتج الكهرباء او الهيدروجين.[1]

2. القدرات الريحية

يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان الى آخر، وهذا ناتج أساسا عن الطوبوغرافيا وعن مناخ حد متنوع، حيث تنقسم الجزائر الة منطقتين جغرافيتين كبيرتين متميزتين، الشمال الذي يحه البحر الأبيض المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتاضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي، بين هاتين السلسلتين توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري.لكن استغلال قدرات الطاقة من الرياح في المناطق الصحراوية غالبا ما تواجه قيود تقنية واقتصادية كبعد المسافة وغياب الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية مما يستدعي استثمارات باهضة.[2]

[1] وزارة الطاقة والمناجم، **دليل الطاقات المتجددة**، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، 2007، ص39.

[2] **نفس المرجع**، ص 42.

3. قدرات حرارة الأرض الجوفية

يشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية ويؤدي الى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد .

وإذا كانت حرارة الأرض الباطنية في الجزائر هي من نوع الحرارة المتوسطة، فإن امكانيات استغلالها تبقى مع ذلك كبيرة ومتنوعة ومتعددة، وتتنوع هذه الاستعمالات بين الاستعمال لأغراض علاجية وتدفئة البيوت البلاستيكية والمحلات الى تجفيف المنتجات الفلاحية وتربية الأسماك وكذلك الانتاج الكهربائي بتقنية الدورة الثنائية، ومن المقرر أيضا في هذا الصدد استغلال هذا المورد الطاقوي المتجدد في تدفئة المحلات و إطلاق عدة مشاريع في هذا الاتجاه.

4. قدرات الكتلة الحيوية

رغم أن الجزائر كانت من البلدان الرائدة في استعمال تكنولوجيا الغاز الحيوي أو البيوغاز الا أن هذه التقنية تعرضت للإهمال رغم انها تسمح بحل على الأقل مشكلة النفايات ولو جزئيا، وانتاج الغاز الحيوي بإستعمال تقنية تحويل الميثان وهي عملية امتصاص المواد العضوية بدون هواء، والتي يتشكل عنها منتوجين الغاز الحيوي الذي يحمل صفة الاحتراق وهو ناقل للطاقة وغاز الميثان وي بقايا مواد غير متحللة تستعمل في التنقيح والري ، و النظر الى شساعة البلاد فإن العديد من الاماكن تبقى بعيدة عن مراكز توزيع الطاقة لذلك فإن البيوغاز يشكل بالنسبة لها بديلا جيدا لحطب التدفئة ودعما هاما للبرامج الوطنية للحفاظ على الغابات و محاربة التصحر، ويجب التعريف بهذه التقنية وتعميمها خاصة في المناطق الريفية حيث شبكات التطهير غير متوفرة وحيث العجز من الطاقة واضح.[1]

5. قدرات كهرومائية

[1] سليم كحال، **مرجع سبق ذكره**، ، ص ص 84-85.

أن حصة قدرات الري في حظيرة المنتاج الكهربائي الاجمالي هي 05 % ، أي 286 ميغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة الى العدد غير الكاف لمواقع الري والى عدم استغلال مواقع الري الموجودة.

خلاصة الفصل

لقد أخل الإنسان بالتوازن البيئي ووصل تأثيره على بيئته الى مراحل تنذر بالخطر، فأصبح الإنسان يعاني من العديد من المشكلات البيئية ناهيك عن ما تتعرض له البيئة من استنزاف لمواردها الطبيعية ونقص في التنوع البيولوجي وعليه أصبحت حماية البيئة ضرورة ملحة وجزء لا يتجزأ من عملية التنمية تستدعي ايجاد وتفعيل كل الآليات التي من شأنها وقف التدهور البيئي كسن للقوانين وتطبيق الأدوات الاقتصادية وإدارة بيئية فعالة ولا يمكن للعالم تحقيق البعد البيئي للتنمية أن لم يتم استبدال الاقتصاد الحالي المدمر للبيئة بالاقتصاد البيئي.

كما تعتبر المشكلة البيئية من أبرز المشاكل التي تعاني منها الجزائر وتشكل حمايتها تحديا كبيرا لها ، فعلى الرغم من وجود حزمة من القوانين البيئية وانشاء اجهزة تقوم على حماية البيئة إلا أنها لم تحقق نجاحا يذكر لوقف التدهور في أحوال البيئة.

الفصل الثالث:
دراسة حالة بلدية خنشلة

الفصل الثالث:
دراسة حالة بلدية خنشلة

تمهيد:

المبحث الأول: تقديم عام لبلدية خنشلة

المطلب الأول: التعريف ببلدية خنشلة

يتولى رئاسة البلدية فرد تحت تسمية رئيس المجلس الشعبي البلدي، و6 نواب و 6 أعضاء لجان يهتمون بمختلف مديريات البلدية .

تضم بلدية خنشلة 07 ملحقات ادارية فرعية من اجل تقسيم الأدوار و تقريب المسافة من السكان وتخفيف الضغظ وهاته الملاحق هي كما يلي:

- الفرع البلدي حي النور؛
- الفرع البلدي المدينة الجديدة (مصطفى بن بولعيد)؛
- الفرع البلدي حي بوجلبانة؛
- الفرع البلدي حي 748 سكن (طريق العيزار)؛
- الفرع البلدي وسط المدينة؛
- الفرع البلدي حي بوزيد؛

كما تضم بلدية خنشلة خمسة مصالح رئيسية و 15 مكتب يتوزعون على المصالح الخمسة و هاته المكاتب هي "مكتب التنظيم، مكتب المنازعات، مكتب الحالة المدنية، مكتب الصحة العمومية، مكتب الاحتياطات العقارية، مكتب الانتخابات، مكتب الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الرياضية و الثقافية و التربوية ، مكتب المستخدمين، مكتب المالية و المحاسبة، مكتب الصفقات و المزايدات، مكتب تسيير أملاك البلدية، مكتب الميزانية و المحاسبات، مكتب المراقبة، مكتب التعمير و الاحتياطات العقارية، مكتب المراقبة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية خنشلة

يسهر الهيكل التنظيمي لبلدية خنشلة على تنفيذ و ترتيب الأنشطة كتوزيع المهام و التنسيق و الاشراف من اجل تحقيق الأهداف التنظيمية و بناءا على الهيكل التنظيمي المؤرخ في 12 ماي 1996 تتوفر بلدية خنشلة على خمسة مصالح رئيسية وهي:

- مصلحة الأمانة العامة؛

- مصلحة تنظيم شؤون الاجتماعية و الثقافية؛
- مصلحة المالية و الحركة الاقتصادية؛
- مصلحة التقنية و الاحتياطات العقارية؛
- مصلحة التجهيز و الأشغال الجديدة.

- **مصلحة الأمانة العامة:**

ويشرف عليها الأمين العام للبلدية فهو بقوم بالتنسيق مع جميع مصالح البلدية و السهر على السير المنتظم لها و الأمانة العامة لبلدية خنشلة تتكون من مكتب واحد و المسمى مكتب أمانة رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث يعتبر هذا المكتب الركيزة الأساسية للبلدية و من أهم مهام هذا المكتب نجد:

- التحضير للاجتماعات التي يعقدها المجلس الشعبي البلدي؛
- متابعة تنفيذ المداولات و قرارات البلدية؛
- تحضير مداولات المجلس الشعبي البلدي؛
- توزيع الرسائل الواردة لمختلف مصالح البلدية و هذا بعد الإطلاع عليها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

- **مصلحة المالية و الحركة الاقتصادية:**

يتولى الاشراف على هاته المصلحة الأمين العام للبلدية و يتولى هذا المكتب التحضير لإعداد الميزانية الأولية للبلدية و من مهام هذا المكتب أيضا:

- إعداد الميزانيات و الحسابات؛
- متابعة تنفيذ الميزانيات ؛
- تحضير الوضعية المالية للبرامج المراد انجازها؛

- **مصلحة تنظيم الشؤون الاجتماعية و الثقافية:**

المبدأ الأول والغرض من هاته المصلحة هو تحسين الخدمة العمومية بغرض تحقيق الأهداف التي تتمثل في:

- توجيه الأفراد و حسن استقبالهم و تتكون هاته المصلحة من مكتبين أساسيين هما:

1. **مكتب الحالة المدنية:**

يعتبر هذا المكتب من أهم مكاتب البلدية ومن أنشطها نظرا للأعمال و المهام المرتبطة بالمواطن و الذي يقوم بتسهيل عمليات استخراج الوثائق للمواطن و من بين ابرز مهام هذا المكتب نجد :

- إعداد سجلات الحالة المدنية بمختلف أنواعها؛
- إعداد شهادات التسجيل و الإحصاء؛
- استخراج كل الوثائق الخاصة بالحالة المدنية؛
- إحصاء الوفيات حالات الولادة و عقود الزواج دوريا.

و في إطار تحسين الخدمة العمومية و عصرنة المرفق العام وجعله يأخذ منهج الشفافية و الفعالية و لتجسيد الإدارة الالكترونية إضافة الى الرقمنة يتم أيضا ربطها بالمصلحة البيومترية و التي هي التجسيد الحقيقي و الفعلي لعمليات الرقمنة حيث تتكفل هاته المصلحة بتقديم جوازات السفر البيومترية، بطاقة التعريف البيومترية كذلك استخراج البطاقات الرمادية و رخصة السياقة.

2. **مكتب الانتخابات:**

يتولى هذا المكتب العمليات الانتخابية من خلال:

- استخراج بطاقات الانتخابات؛
- تنصيب اللجان الإدارية و اللجان الانتخابية في كل استحقاق انتخابي؛
- السهر على تنظيم المواعيد الانتخابية؛
- تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية.

- **المصلحة التقنية و الاحتياطات العقارية:**

تلعب المصلحة التقنية دورا مهما في تجسيد المخططات الإنمائية ذات الطابع التقني ويشرف على هذه المصلحة مجموعة من المهندسين و التقنيين و تملك مكتبين رئيسيين هما:

1. **مكتب قطاع الأشغال العمومية و الري:**

و مهمته : تتوزع و نوجز منها ما يلي:

- المتابعة و التدخل من أجل تهيئة مختلف طرق البلدية؛
- العمل و برمجة التجمعات التي تتولى عمليات النظافة؛
- المساهمة في اقتراح بعض المشاريع التنموية؛
- السهر على المتابعة الميدانية و الدائمة للمشاريع من لحظة استلامها إلى لحظة إتمامها و فق المعايير المعمول بها.

2. **مكتب البناء و التعمير:**

و يتكفل هذا المكتب بـ:

- إجراء المعاينات للبناءات الفوضوية و المعتدين على الأملاك مع تحرير المخالفات؛
- معاينة المشاريع في إطار التنمية البلدية؛
- الحرص على احترام مخطط التهيئة و التعمير؛
- التكفل بملفات السكن بجميع صيغه؛
- إعداد عقود التعمير و تسليمها وهذا وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 19 / 15 و المؤرخ في 25 يناير 2015 والذي ينص على : رخصة البناء، رخصة الهدم، رخصة التجزئة.

- **مصلحة التجهيز و الأشغال الجديدة:**

تهتم هذه المصلحة بالتجهيزات داخل البلدية و نلخص مهامها كما يلي:

- مراجعة خروج المركبات بالتنسيق مع المصالح المعنية؛
- القيام بعمليات جرد العتاد؛
- عمليات صيانة الشبكات (الطرق)الأرصفة ، شبكات المياه و التطهير؛
- تنفيذ مشاريع البلدية و انجازها.

المطلب الثالث : الخدمات التي تقدمها بلدية خنشلة

تقوم بلدية خنشلة بالعديد من الخدمات الموجهة للمواطنين القاطنين على مستوى اقليم بلدية خنشلة وفي العديد من المجالات نذكر منها:

- **في مجال التهيئة والتنمية داخل إقليم بلدية خنشلة:**

- يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد مخططات التنمية و التهيئة للإقليم طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية و المساحات الخضراء و خصوصا عند عملية انجاز المشاريع داخل إقليم البلدية؛
- تساهم البلدية في حماية التربة و المصادر المائية و الحرص على عدم إتلافها.

- **في مجال التعمير و الهياكل القاعدية و التجهيز:**

- التأكد في احترام تقسيمات الأراضي؛
- السهر على احترام القوانين خاصة فيما يتعلق بالسكنات الفوضوية الغير قانونية؛
- تشجع كل جمعية سكان تهدف إلى حماية و صيانة المباني و الأحياء؛
- حماية التراث المعماري المتعلق بالتعمير والسكن والمحافظة على التراث الثقافي.

- **السياحة:**

- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وفقا للخارطة المدرسية؛
- إنشاء المطاعم المدرسية؛
- مساعدة الهياكل المكلفة بالشباب و الثقافة و الرياضة و التسلية؛
- المساهمة في صيانة المساجد و تهيئتها و المدارس القرآنية؛
- العمل على كل تدبير من شأنه خدمة و رفع القدرة السياحية؛
- الاشراف على الهياكل القاعدية و المؤسسات الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية و الشباب و الثقافة.

- **في مجال النظافة و حفظ الصحة و الطرقات البلدية:**

- السهر على التوزيع الآني و المتساوي لمياه الشرب؛
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها؛
- صرف المياه و معالجتها؛
- الحفاظ على صحة التغذية و الأماكن المستقبلة للجمهور.

المبحث الثاني: واقع تبني البعد البيئي في تسيير بلدية خنشلة؛

المطلب الأول: حدود وأدوات الدراسة؛

تقوم بلدية خنشلة بالاعتماد على عدة آليات لدمج أبعاد التنمية المستدامة وخاصة البيئية منها في التنمية المحلية مثل التخطيط البيئي وبعض المواثيق والمخططات المحلية، وتعتبر وثائق التهيئة والتعمير أولى أدوات التخطيط البيئي غير أنها أثبتت قصورها وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة منها ولهذا ظهر نوعان من التخطيط هما :

أولا: حدود الدراسة؛

تشمل مجالات الدراسة كل من المجال المكاني والزماني والمجال البشري.

المجال المكاني:

مجال الدراسة هو بلدية خنشلة.

المجال الزماني:

دام المجال الزمني للدراسة التطبيقيةة.

المجال البشري:

نائب المجلس الشعبي البلدي السيد أمين بن جمعة

ثانيا: أدوات جمع البيانات:

لاعداد اي بحث علمي لابد الاعتماد على مجموعة من الادوات البحثية التي تتماشى مع موضوع الدراسة ،حيث اعتمدنا في الحصول المعلومات والمعطيات على اداتي المقابلة والملاحظة لتلاؤمهما ومشكلة الدراسة.

المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات و البيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية. كما أنها تعد من أكثر مسائل جمع المعلومات شيوعا على البيانات الضرورية لأي بحث و المقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية.

والمقابلة عبارة عن أداة من أدوات جمع المعلومات يقوم فيها الباحث بطرح التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات من قبل المبحوث و ذلك من خلال حوار لفظي أو على شكل استبيان لفظي أو قد يكون بين شخصين أو أكثر إما وجها لوجه أو من خلال وسائل الإعلام المرئية

و البث المباشر عبر استخدام الأقمار الصناعية. ذلك أن التطور التكنولوجي قد انعكس على هذه الأدوات و جعل كل منها يسرو سهولة في إجراء المقابلات عبر المحطات المرئية و المسموعة دون وجود عناء كبير و أيضا قصر مسافة و اختصار الزمن.إذن المقابلة هي عبارة عن حوار و تفاعل لفظي شفوي يتم بين الباحث و مبحوثين في وقت واحد لكن ليس بالضرورة في مكان واحد.

2- أنواع المقابلات:

تصنف المقابلات على العموم حسب درجة الحرية الممنوحة للمبحوث من هدا المنطلق يمكننا أن نجد في الساحة البحثية الأكثر تداولا " أربع أنواع من المقابلات:

تصنيف المقابلات وفقاً للغرض منها:

1- مقابلة استطلاعية مسحية، بهدف جمع بيانات أولية حول المشكلة.

2- مقابلة تشخيصية، أي تحديد طبيعة المشكلة، والتعرف على أسبابها ورأي المبحوث حولها.

3- مقابلة علاجية، أي تقديم حلول لمشكلة معينة.

4- مقابلة استشارية، بهدف الحصول على المشورة في موضوع معين .

- مقابلات ذات أسئلة مقفلة مفتوحة، وهي تمزج بين النوعين السابقين .

والمقابلة لجمع البيانات هي تلك المقابلة البحثية التي يقوم بها الباحث لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، وتستخدم في كافة البحوث الاستطلاعية، والوصفية ، والتجريبية.

- والمقابلة الفردية هي التي تتم بين القائم بالمقابلة وبين شخص واحد من المبحوثين.

أما المقابلة الجماعية فهي تلك المقابلة التي تتم بين القائم بالمقابلة و بين عدد من الأفراد في مكان واحد ووقت واحد .

أسلوب الملاحظة:

هي وسيلة موجودة منذ القدم باعتبار أن الملاحظة تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة المجموعة المدروسة بصفة مباشرة بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكيات.

وثائق إدارية:

وتتمثل هذه الوثائق في وثائق خاصة ببلدية خنشلة

الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة.

_ المخطط البلدي لحماية البيئة.

المطلب الثاني: الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة

واشتمل الميثاق على ثلاثة أجزاء وهي :

تضمن هذا الإعلان جملة من المبادئ الأخلاقية التي يجب على المنتخب التحلي بها وهي:

_ الوعي بالمسئولية الجماعية لحماية البيئة.

_ ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

_ كما شمل الإعلان الإلتزام بتنفيذ برنامج للإعلام والتربية حول حماية البيئة للتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين ، وأعوان الإدارة المحلية وعموم المواطنين وإشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة.

المطلب الثالث: المخطط المحلي للعمل البيئي

ويهدف هذا المخطط الذي نص عليه الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة إلى :

_ تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلدية.

_ إثراء أسلوب التسيير المحلي للبيئة من خلال المشاركة والمشاورة مع الشركاء الفاعلين والمجتمع المدني.

_ تبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا برنامجا مشتركا من خلال آليات للتعاون .

_ ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية والبيولوجية.

_ تهيئة المناطق الصناعية ومناطق التوسع السياحي والمواقع المحمية والمناطق الأثرية والثقافية والتاريخية وتسييرها.

المطلب الرابع: التخطيط الجهوي كبديل للميثاق البلدي لحماية البيئة

جاءت فكرة التخطيط الجهوي والذي يعتمد على خصوصيات موضوع حماية البيئة بالنظر للامتداد الطبيعي لعناصرها وأنظمتها من خلال الأوساط الطبيعية المتجانسة وعلى أساس مواجهة التلوث البيئي الذي يمتد وينتشر إلى حدود إدارية أخرى للجماعات المحلية.

وعلى هذا الأساس تم استحداث المخطط الجهوي الذي يشمل مجموعة من الجماعات المحلية المتجانسة من أجل :

_توحيد التدخل لمواجهة انتشار التلوث .

_ إعادة برامج متكاملة في وسط طبيعي معين كبرامج السهوب والحماية من التصحر.

ويشير برنامج الجزائر 2020إلى أن هذا التخطيط الجهوي يمثل إعادة تأهيل للمخطط الرئيسي لإعادة التهيئة والتعمير للبلديات ويقوم المخطط الجهوي على أساس تصاعدي إنطلاقا من :

_ مخطط التهيئة والتعمير البلدي أو المحلي.

_ المخطط الولائي لتهيئة الإقليم وتنميته.

_ المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته.

المبحث الثالث: ، تحليل النتائج و إختبار الفرضيات؛

المطلب الأول: شكل الاستمارة

أولا: أسئلة المقابلة؛

س: هل تقوم البلدية بحملات تحسيسية لزيادة الوعي البيئي وتوضيح خطورة السلوكيات البشرية الخاطئة على البيئة والمواطن (كم عدد هذه الحملات في السنة).

س2: هل تقوم البلدية بمراقبة ومتابعة العمال والسائقين والعاملين في مجال النظافة العامة ؟

س3: هل الطرق المعبدة تشمل جميع الأحياء السكنية؟

س4: هل توجد ميزانية خاصة لإقامة الملاعب للأطفال وتجهيزها بما يلزم ؟ هل قامت البلدية بإنجاز بعضها؟

س 5: هل تتوفر البلدية على مخططات لحملات النظافة ؟

س6: هل هي دورية ؟

س7: هل تساهم البلدية في المحافظة على مصادر المياه والينابيع والأحواض من التلوث؟ ماهي الأساليب المتبعة؟

س 8: كيف يتم التخلص من النفايات البلدية ؟

س9: هل للبلدية مخططات واستراتيجيات لطرق جديدة صديقة للبيئة؟

س10: تتوفر البلدية على حدائق ومنتزهات آمنة ومتاحة للجميع كيف يتم المحافظة عليها؟

س11 هل هناك مشاريع أخرى جديدة (الحدائق)؟

س12: هل هناك ميزانية خاصة للاهتمام بالجانب البيئي والتنمية المستدامة؟ ماهي نسبتها الاجمالية من الميزانية الإجمالية للبلدية؟

س13: كيف ترتب البلدية أولوياتها التنموية لحماية البيئة؟

س14: تتوفر البلدية على رؤية واضحة للإندماج في أبعاد التنمية المستدامة؟

س 15: هل هناك مصلحة خاصة أو قسم خاص بالبيئة والتنمية المستدامة ؟ ماهو عدد العمال الإطارات فيه؟

س16: هل يقومون بخرجات ميدانية ؟

هل يقومون بدراسات عن الواقع البيئي وهل يقدمون دراسات جديدة؟

س17 ماهو عدد المشاريع البيئية والمشاريع الصديقة للبيئة المتواجدة في البلدية في الوقت الحالي ؟

المطلب الثاني: تحليل النتائج؛

س1: هل تقوم البلدية بحملات تحسيسية لزيادة الوعي البيئي وتوضيح خطورة السلوكيات البشرية الخاطئة على البيئة والمواطن (كم عدد هذه الحملات في السنة).

ج1: تقوم البلدية بعمليات تحسيسية لزيادة الوعي البيئي وذلك من خلال حصص في الإذاعة وكذا توزيع مطويات على المواطنين وكذلك الصفحة الرسمية للبلدية عبر فايسبوك وجعل أيام دراسية توعوية.

تحليل: نجد قصور نظامي المشاركة والإعلام في مجال حماية البيئة بالرغم من إقرار المشرع الجزائري مبدأ الإعلام والمشاركة من المبادئ الأساسية من اجل توعية المواطنين بأهمية المحافظة على نظافة البيئة من التلوث وذلك من أجل حماية البيئة.

س2: هل تقوم البلدية بمراقبة ومتابعة العمال والسائقين والعاملين في مجال النظافة العامة ؟

ج 2: قيام البلدية بمراقبة ومتابعة العمال والسائقين من خلال كشف الحضور اليومي وكذا المراقبة اليومية في مختلف الأحياء.

س3: هل الطرق المعبدة تشمل جميع الأحياء السكنية؟

ج3: جميع الطرق البلدية معبدة بنسبة 96بالمئة حيث أن البلدية مركز المدنية ومنطقة عمرانية.

س4: هل توجد ميزانية خاصة لإقامة الملاعب للأطفال وتجهيزها بما يلزم ؟ هل قامت البلدية بإنجاز بعضها؟

ج 4: من خلال المعلومات فإن البلدية تقوم بإنجاز ملاعب جوارية سكانية للأطفال وسكان الحي.

س 5: هل تتوفر البلدية على مخططات لحملات النظافة ؟

ج 5 : نعم تتوفر البلدية على مخططات لحملات النظافة اليومية مع برمجة كل يوم سبت لحملات النظافة عبر مختلف أحياء المدينة.

س6: هل هي دورية ؟

ج6: مخططات حملات النظافة دورية يتم عقد اجتماع على مستوى الدائرة وتحديد المتدخلين مع برمجة نقاط التدخل.

س7: هل تساهم البلدية في المحافظة على مصادر المياه والينابيع والأحواض من التلوث؟ ماهي الأساليب المتبعة؟

ج 7: مساهمة البلدية في المحافظة على مصادر المياه وهذا من خلال الخرجات الميدانية لمستعملي الآبار الجوفية ومراقبة مدى التلوث وأخذ عينات على مستوى المخابر لمعرفة مدى صلاحيتها.

س 8: كيف يتم التخلص من النفايات البلدية ؟

ج 08 :يتم التخلص من النفايات عبر جمعها من مختلف أحياء المدينة بواسطة الشاحنات ويتم تحويلها إلى مركز الردم التقني أين تتم معالجتها.

س9: هل للبلدية مخططات واستراتيجيات لطرق جديدة صديقة للبيئة؟

ج 9:ليس هناك مخططات واستراتيجيات لطرق جديدة صديقة للبيئة حيث أن العمل بالطريقة التقليدية وهي وضع المادة الخام.

س10: تتوفر البلدية على حدائق ومنتزهات آمنة ومتاحة للجميع كيف يتم المحافظة عليها؟

ج 10: يتم المحافظة عليها من خلال الصيانة الدورية لهذه الحدائق مع تجديدها وغرس أشجار الزينة من أجل راحة المواطن.

س11 هل هناك مشاريع أخرى جديدة (الحدائق)؟

ج 11: يتم برمجة مشاريع في إطار التحسين الحضري من خلال دراسة لهذه الحدائق والمحافظة عليها.

س12: هل هناك ميزانية خاصة للاهتمام بالجانب البيئي والتنمية المستدامة؟ ماهي نسبتها الاجمالية من الميزانية الإجمالية للبلدية؟

ج 12:يتم تخصيص ميزانية خاصة للاهتمام بالجانب البيئي وهذا للحفاظ على جمال المدنية حيث تقوم البلدية بإنشاء مؤسسات خاصة لجمع القمامة المنزلية واقتناء الحاويات وطلاء الأرصفة.

س13: كيف ترتب البلدية أولوياتها التنموية لحماية البيئة؟

ج13:يتم ترتيب الأولويات حسب الإمكانيات المتوفرة والغلاف المالي من أجل خلق مشاريع تنموية في المجال البيئي.

س14: تتوفر البلدية على رؤية واضحة للإندماج في أبعاد التنمية المستدامة؟

ج 14: هنالك قسم خاص بالتنمية المستدامة (الهيكل البلدي لحفظ الصحة ومصلحة النظافة والتطهير).

س 15: هل هناك مصلحة خاصة أو قسم خاص بالبيئة والتنمية المستدامة ؟ ماهو عدد العمال الإطارات فيه؟

ج15:تقوم هذه المصالح بخرجات ميدانية كل في حدود اختصاصه ومراقبة مدى تجسيد المشاريع التنموية .

س16: هل يقومون بخرجات ميدانية ؟

ج16:ليس هناك دراسات غير أن الوكالة الوطنية للنفايات هي من تقوم بدراسات مهمة.

س17 ماهو عدد المشاريع البيئية والمشاريع الصديقة للبيئة المتواجدة في البلدية في الوقت الحالي ؟

ج17: لا توجد ملفات بيئية على مستوى البلدية بل هناك ملفات ودراسات على مستوى مديريات البيئة.

الماء يتم التكفل بهذا الموضوع على مستوى الهيكل البلدي لحفظ الصحة من مراقبة دورية للآبار الجوفية ومراقبة التجارة غير قارة.

ثالثا:: تحليل الأجوبة:

من خلال مخرجات المقابلة التي قمنا بها، يمكن تحليل إجابات المستجوب والتعليق عليها مع إبداء الملاحظات بغية الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في مسار إدماج البعد البيئي كأهم أبعاد التنمية المستدامة في التسيير المحلي لبلدية خنشلة. ومن أهم نقاط قوة بلدية خنشلة في تبني البعد البيئي في التنمية المحلية وجدنا:

- النظافة وتسيير النفايات البلدية من خلال مراقبة الأحياء وعمال النظافة، واعتماد مخططات النظافة اليومية والأسبوعية،
- حملات التحسيس الدورية لزيادة الوعي البيئي لدى المواطنين،
- مراقبة الآبار والمياه الجوفية من خلال الخرجات الميدانية والكشف المخبري عن عينات المياه باستمرار،

- الصيانة الدورية للمتنزهات والحدائق ودعمها بحملات التشجير،
- استخدام الطاقة الشمسية في الإنارة العمومية.

أما أهم نقاط ضعف إدماج البعد البيئي للتنمية المحلية في بلدية خنشلة فتتمثل في أوجه القصور التالية:

- نجد قصور نظامي المشاركة والإعلام في مجال حماية البيئة بالرغم من إقرار المشرع الجزائري مبدأ الإعلام والمشاركة من المبادئ الأساسية من اجل توعية المواطنين بأهمية المحافظة على نظافة البيئة من التلوث وذلك من أجل حماية البيئة.
- جميع طرق البلدية معبدة بنسبة 96 بالمائة لكن نسبة كبيرة منها مهترئة بسبب الاستعمال وعوامل البيئة وهي لا تخضع للصيانة بشكل دوري.
- الميزانيات المخصصة للملاعب الجوارية وملاعب الأطفال كافية ولكن لا توجد ميزانية لصيانتها والمحافظة عليها.
- غياب مخططات واضحة ودقيقة ومجدولة لتسيير الثروة المائية والحفاظ عليها من التلوث،
- طرق التخلص من النفايات البلدية تقليدية ولا يوجد في الآفاق مشاريع واستراتيجيات جديدة وصديقة للبيئة مثل الهضم اللاهوائي وإعادة التدوير، بل لا يوجد حتى الفرز البسيط للنفايات،
- غياب استراتيجية واضحة ومهيكلة للحفاظ على الغابات في المنطقة، وإعادة تاهيل الغابات التي تتعرض للحرائق في صيف كل سنة،
- غياب ميزانية سنوية مخصصة للاهتمام بالتنمية المحلية المستدامة،
- غياب قسم خاص بالتنمية المستدامة والتنمية البيئية في الهيكل التنظيمي لبلدية خنشلة، حيث قمنا بإجراء المقابلة مع مدير مصلحة الوقاية والتطهير لبلدية خنشلة، وبالتالي فإن الملفات البيئية للمشاريع والمشاريع ذات الطابع البئي تتبع كلها لمديرية البيئة.

من خلال الملاحظات السابقة يمكن القول أنه ورغم الجهود المبذولة إلا أنها تبقى متواضعة وتبقى بلدية خنشلة بعيدة عن تبني مبادئ التنمية المحلية المستدامة، حيث أنها لا تملك رؤية واضحة لأهمية تبني هذه المبادئ ولاستراتيجيات التسيير المحلي المستدام.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تقوم بلدية خنشلة في تسييرها المحلي باحترام الضوابط البيئية من خلال اعتماد الطاقات المتجددة.

الفرضية الأولى محققة لان البلدية قد قطعت أشواطا في هذا المسار الخاص بالطاقات المتجددة.

- **الفرضية الثانية:** تقوم بلدية خنشلة في تسييرها المحلي باحترام الضوابط البيئية المتعلقة برسكلة النفايات والتخلص النهائي منها.

الفرضية الثانية غير محققة لأن البلدية لا تزال تعتمد الطرق التقليدية في تسيير النفايات البلدية.

- **الفرضية الثالثة:** تقوم بلدية خنشلة في تسييرها المحلي باحترام الضوابط البيئية المتعلقة بالإدارة البيئية للغابات.

الفرضية الثالثة غير محققة حيث انه لم يتم تشجير حتى ربع المساحات التي تعرضت للحرائق العام الماضي.

- **الفرضية الرابع:** تقوم بلدية خنشلة في تسييرها المحلي باحترام الضوابط البيئية المتعلقة بتسيير الثروة المائية.

الفرضية الرابعة غير محققة حيث أن البلدية لا تملك إستراتيجية مهيكلة لحماية الآبار والمياه الجوفية وصيانة السدود، وهي حاليا تعد من البلديات التي تعاني من الجفاف ولم تحسن استغلال سيول الأمطار الطوفانية في شهر ماي الجاري.

خاتمة عامة

خاتمة:

إن التنمية الاقتصادية أصبحت من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على حد السواء ، ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي و المداخيل الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية وبهذا فالتنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب ألاجتماعية ألاقتصادية ألسياسية ألثقافية التقنية والبيئية .فالتنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري.

كما أن التنمية كل لا يتجزأ فمن الصعب القول بأنه يمكن أن تكون هناك تنمية في مجال ما وأن مل في جوانب أخرى ، فلا يتصور أن تكون هناك تنمية اقتصادية منعزلة عن التنمية الاجتماعية أو بعيدة عن التنمية السياسية.

ويوجد مجموعة من النظريات حاولت تفسير التنمية الاقتصادية ، ومعرفة عوائق عدم تحقيقها في الدول النامية أو المتخلفة ، فالتجاريين يرون أن التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي للتنمية ، أما الطبيعيون يركزون على قطاع الزراعة .وآدم سميث نادى بضرورة تقسيم العمل وتراكم رأس المال لإحداث التنمية ، وستيوارت ميل نظر للتنمية الاقتصادية على أنها الوظيفة الرئيسية لرأس المال والعمل مع السيطرة على النمو السكاني ومحدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وللتنمية الاقتصادية عدة عقبات خاصة بالنسبة للدول المتخلفة منها عدم كفاءة الجهاز الحكومي وانخفاض أداء القطاع العام ، فتم البحث عن السبل الكفيلة بتحسين هذا الأخير عن طريق التعاون مع القطاع الخاص لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، والجزائر من بين الدول النامية التي انتهجت في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم قطاعها العام، و إحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص.

نتائج الدراسة:

وعلى هذا الأساس يمكن عرض أهم النتائج فيما يلي:

- تعاني البيئة اليوم العديد من المشاكل، والتي يعد التلوث بكل أنواعه من أبرزها وأخطرها، نظرا لآثاره العامة والمتمثلة في الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون والأمطار الحمضية التي كلها تهدد استمرارية الحياة على كوكب الأرض.
- تعتبر التنمية السبيل الوحيد لتوفير المقومات اللازمة للحياة البشرية الكريمة وللكرامة البشرية.
- يعتبر نظام الإدارة المحلية الأسلوب الأنسب لتحقيق التنمية على المستوى المحلي حيث ترتكز على مشاركة المواطنين في تحقيق أهداف التنمية ولن يأتي ذلك إلا بتضافر جهود كل من الإدارة والمجتمع المدني وكذا القطاع الخاص.
- توحيد التدخل لمواجهة انتشار التلوث.
- إعداد برامج متكاملة في وسط طبيعي معين كبرامج السهوب ومناطق الساحل.
- يجب إعادة النظر في هذا النظام من خلال تحضير لجان عمل متعددة القطاعات وإشراك فعال لكل الشركاء وفعاليات المجتمع المدني بالإضافة إلى توضيح نظامها القانوني.

الإقتراحات:

- ايجاد سبل للتعاون وحل المشاكل البيئية المشتركة بين البلديات وتبادل التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة.
- إنشاء جو من المنافسة بين البلديات أو حتى الولايات التي لها تقريبا نفس الخصائص البيئية كمبادرة أنقى بلدية أو ولاية .
- توفير الاهتمام والتشجيع للقائمين على شؤون حماية البيئة على المستوى المحلي وتوفير الإمكانات المادية اللازمة للقيام بهذه المهمة وكذا ضرورة الاستفادة من التكوينات فيمجال حماية البيئة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان،2011.
- خنفري خيضر ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، واقع وآفاق، رسالة دوكتوره، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011.
- التيجاني بشير ،**تهيئة التراب الوطني في أبعاده التخطيطية**، دار النشر و التوزيع،2004.
- أحمد ابو اسماعيل، **أصول الاقتصاد**، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،2009 .
- عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2011.
- محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي المفهوم الفلسفة الأهداف**، الملتقى العربي الأول، عمان،2015.
- قرواط يونس،**أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة المعيار، العدد 06، 2016.
- عالم أحمد خالد، **التخطيط الإقليمي**، المكتبة الأنجلو مصرية ، 2004، ص 524 .
- عبير عبد الخالق،**التنمية البشرية وآثارها على تحقيق التنمية المحلية**، ط01، الدار الجامعية، الإسكندرية،201.
- أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية** ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
- خلفون فضيلة ، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،العدد 10، جانفي 2017.

- بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان،2011.
- التيجاني بشير ، **تهيئة التراب الوطني في أبعاده التخطيطية**، دار النشر و التوزيع، 2004،.
- شويح علي، **دور الجماعات المحلية ، في التنمية المحلية**. مذكرة ماجيستير ، جامعة تلمسان، 2011.
- فؤاد بن عقبان، **التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2015.
- فريمش مليكة ، **جور الدولة في التنمية**، دراسة حالة الجزائر، شهادة دكتوراه في العلوم السياسية،2012،.
- قطش الهادي ، **أطلس الجزائر و العالم**، دار الهدى عين مليلة ،2009 .
- مصيلحي فتحي محمد ، **التخطيط الإقليمي : الإطار النظري و تطبيقاته العربية**، الطبعة الأولى، كلية الآداب، جامعة المنوفية،2001. ناصر فتحي ، **التنمية المحلية و تأثيرها في تنظيم مجال ولاية الطارف**، جامعة الأخوة منتوري ، قسنطينة، ماجستير ،2003.

وديع محمد عدنان ، **قياس التنمية و مؤشراتها** ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2010،.

- محمد علي سيد امبالي، **الاقتصاد والبيئة: مدخل بيئي**، المكتبة الاكاديمية، الاسكندرية، مصر الطبعة الثانية، 2004.
- محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، مصر، 2002.
- رجمة جوزيف الحداد، **السكان و البيئة**،دار عويدات للنشر و الطباعة، لبنان،2003.

- لكحل أحمد، مفهوم **البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائري** ، مجلة الفكر العدد السابع ، الجزائر، 2015.
- علي محمد الصغير، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ،دار العلوم للنشر . الجزائر ،2004،.
- عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة**، دار اليازوري، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- زكرياء طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، سلسلة صون البيئة 7، شركة ناس للطباعة، الاسكندرية، مصر، 2005.
- محمد طالبي، محمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا**، مجلة الباحث، عدد 6، 2008.
- رونالد ستيدهام، ترجمة علاء الخضري، **الاقتصاد التحليلي: علوم الأرض و اقتصاد البيئة**، المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
- فتحية محمد الحسن، **مشكلات البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 337.
- تركاش نعيمة، **3000 مفرغة عشوائية تحتل 1500 هكتار**، مجلة بيئة الجزائر، وزارة تهيئة البيئة و الأقليم ، الجزائر، 2008.
- محمد السعيد بوقابس، **كيف يمكن للجزائر أن تقوم بقفزة نوعية ، من دولة نامية الى دولة عصرية في ظرف 5 سنوات**، دار العبقرة ، الجزائر، 2010.
- عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر: مدخل الى علم تحليل السياسات العامة** ، منشورات باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2008-2009، ص 89.
- دونانو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، دراسات في التنمية الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2015.

- قانون رقم10.-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، أكتوبر 2010،.
- قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، 2003،.
- شريفة عابد، **دراستي الأثر والاخطار آلية لتأمين صناعة بأقل وسائل إيكولوجية** ، جامعة الجزائر ،2008،.
- يحي وناس، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، جويلية 2007.
- محمد غشة، **حركية الاقتصاد وخلق مناصب الشغل في صلب الانشغالات**، حوار مع السيد شريف رحماني وزير تهيئة الاقليم والبيئة، مجلة الجيش، العدد 575، مؤسسة المنشورات العسكرية، جوان 2011.

الملخص:

تناولنا في هذ العمل البحثي الصعوبات التي تواجه عمل الجماعات المحلية ، محاولين معرفة الأسباب التي تمنع وصول فوائد التنمية المحلية لكل الأماكن المشكلة للإقليم ، والواقع الحالي لمستوى التنمية المحلية يتطلب المزيد من العمل لتغيير هذا الواقع .

أكدنا أن الاطار النظري والعملي في تطور ويمكن الاستفادة منه ، فالمقومات التنموية موجودة وهي حافز قوي لدفع التنمية سواء في جانبها التنظيمي، الطبيعي والبشري، والداراسة بينت أن واقعإدماج البعد البيئي في التنمية المحلية يشهد تارة تخلفا مرتبط بأسباب بشرية ومادية وتارة مرتبط بعدم كفاية الموارد المالية.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية، واقع إدماج البعد البيئي في التنمية المحلية

Summary:

The research work dealt with the difficulties facing the work of local groups, trying to find out the reasons that prevent the benefits of local development from reaching all the problem places of the region, the current reality of the level of local development requires more work to change this reality.

We affirmed that the theoretical and practical framework is developing and can be benefited from. The developmental ingredients are present and they are a strong incentive to advance development, both in its organizational, natural and human aspects. The study showed that the developmental reality of local communities is witnessing underdevelopment that is linked to human and material causes and sometimes linked to insufficient financial resources.

Key words :

Local developmen,The reality of integrating the environmental dimension into local development.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'enseignement Supérieur et De la Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Université Abbes Laghrour –Khanchela
Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences gestion

الرقم: ./ ك ع إ ت ع ت/ ق ع ت ع ت/2023

استمارة تقييم المتربص(ة)

الإســـــــــم و اللقب : حمزاوي عبد الله / يعقوب تقني الدين

تاريـــــــخ المـــيـــلاد: 1996/09/15 // 1997/05/24

مكـــان المـــــيلاد: خنشلة - خنشلة

رقم التســـجـــيـــل: 171734060317 / 161634064064789

التـــــخـــــصص: تسيير عمومي

عنوان المذكرة: واقع الإدماج البيئي في التنميـــة المحليـــــة

مكان التربص: بلديـــــة خنشلـــة

فـــترة التـــربـص مـــن: إلى:

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/....04	
المبادرة	04/....03	
المعارف التطبيقية	04/....04	
قدرة العمل	04/....03	
العلاقة مع العمل	04/....04	
العلامة النهائية	20/....16	

ملاحظات أخرى:

ممثل المؤسسة

عميد الكلية الجليل جباري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'enseignement Supérieur et De la Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Université Abbes Laghrour –Khanchela
Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences gestion

الرقم: ك ع إ ت ع ت/ ق ع ت ع ت/2023

خنشلة في : 21 فيفري 2023

إلى السيد: رئيس بلدية – خنشلة –

تسهيل مهمة

سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي ، المقرر للحصول على شهادة ماستر نظام ل م د في علوم التسيير و العلوم التجارية ، ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة . يشرفنا أن أطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطالب:

الاسم و اللقب : حمزاوي عبد الله / يعقوب تقي الدين

تاريخ الميلاد : 1996/09/15 // 1997/05/24

مكان الميلاد: خنشلة / خنشلة

رقم التسجيل: 171734060317 / 161634064064789

التخصص: تسيير عمومي

عنوان المذكرة : واقع الإدماج البيئي في التنمية المحلية

*وذلك من أجل إجراء تربص تطبيقي لدى مؤسستكم .

عميد الكلية

د. عبد الجليل جباري

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير